

واقع المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ وسبل تعزيزه من وجهة نظر المواطنين

د. محمد منيف محمد العجمي (*)

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣، ومعوقاته وأبرز السبل المقترحة لتعزيزه، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي والاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة بلغت (٧٨٤) من المواطنين الكويتيين موزعين وفق متغيرات الجنس (ذكور/ إناث) والمستوى التعليمي (تعليم متوسط/ تعليم عال/ دراسات عليا) والدائرة الانتخابية (الأولى/ الثانية/ الثالثة/ الرابعة/ الخامسة) والعمر (من ٢١ إلى ٣٠/ من ٣١ إلى ٤٠/ ٤٠ فما فوق) والمستوى الاقتصادي (مرتفع/ متوسط/ منخفض) والحالة الاجتماعية (عزب/ متزوج/ أرمل أو مطلق)، وأشارت النتائج إلى أن واقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ جاء متوسطاً، وأن معوقات المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي جاءت مرتفعة، وأن مستوى الموافقة على السبل المقترحة لتعزيز واقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة جاء مرتفعاً، كما أشارت النتائج لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات الجنس والمستوى الاقتصادي والدائرة الانتخابية، بينما توجد فروق في استجاباتهم تعزى لمتغير المستوى التعليمي لصالح ذوي المستوى التعليمي الأعلى، ولصالح العمر لصالح من ٣٠ إلى ٣١ فيما يتعلق بالسبل المقترحة.

الكلمات المفتاحية:

المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، الوعي السياسي، الانتخابات.

(*) أستاذ مشارك، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت.

The Status-Quo of Political Participation in the 2023 Kuwaiti National Assembly Elections and Ways of Enhancement from the Perspective of Citizens

Dr. Mohamed Munif Mohamed Al-Ajmi

Abstract:

The study aimed to investigate the status-quo of political participation in the 2023 Kuwaiti National Assembly elections, its obstacles, and the proposed methods to enhance it. To achieve this goal, a descriptive methodology was used, and data were collected through a survey. The study was conducted on a sample of 784 Kuwaiti citizens, distributed according to gender (male / female), educational level (intermediate education / higher education / postgraduate studies), electoral district (first / second / third / fourth / fifth), age (21-30 / 31-40 / 40 and above), economic status (high / average / low), and marital status (single / married / widowed or divorced). The results indicated that the current status-quo of political participation in the 2023 Kuwaiti National Assembly elections was moderate, and the obstacles to participation were high. The level of approval for the proposed methods to enhance political participation in the National Assembly elections was high. Furthermore, the results showed no statistically significant differences in the responses of the study sample participants related to gender, economic status, and electoral district variables. However, differences in responses were observed related to the educational level variable, favoring those with higher educational

qualifications, and the age variable, favoring individuals aged 31 to 40 regarding the proposed methods.

Keywords:

Political Participation, Political Culture, Political Awareness,
Elections

مقدمة:

تمثل المشاركة السياسية في وقتنا الحاضر مسألة حيوية، لا بالنسبة للمتخصصين بالسياسية فقط، بل لكل فرد في المجتمع أصبح الجميع يتحدث في موضوعاتها على اختلاف ما لديهم من أفكار ومشاعر واتجاهات، خاصة نحو المسائل السياسية. فقد أصبح العالم المعاصر عالمًا سياسيًا يتعذر فيه على المرء أن يقف منعزلاً عن المناقشات السياسية، مما دفع الباحثين إلى وصف الإنسان بأنه إنسان سياسي، غير أن ذلك لا يعنى أن دراسة السياسة حديثة العهد إنما هي في الواقع قديمة قدم الحياة السياسية ذاتها.

ويعد موضوع المشاركة السياسية من أهم الموضوعات التي تشغل اهتمام الباحثين والعلماء في مجال العلوم الاجتماعية، وبصفة خاصة في علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة، سواء كان ذلك في الدول النامية أو المتقدمة، حيث إن للموضوع أهميته الأكاديمية (أحمد، ٢٠٠٢، ٥١). والمشاركة السياسية Political Participation تعد أحد الأبعاد المهمة لتحديد البعد السياسي للأفراد، كما أنها أحد أهم معايير المواطنة وأحد المحاور الأساسية في مجال علم السياسة، والعلوم الاجتماعية الأخرى، فهي أحد العناصر الأساسية التي تخلق التفافاً حول أي نسق سياسي على تعدد أساليبها واختلاف مستوياتها. ومهما تناقضت المقاربات السياسية والاجتماعية والفلسفية، فإن المشاركة أوسع من أن تُوَطر في زمان ومكان، فهي مختلفة عن كل هيكل وظرف سياسي وتاريخي لصعوبة تحديد أنماطها، فهي أعمق من أن تختزل إلى صيغة أيديولوجية وحضارية واحدة (وناس، ١٩٩١: ١).

وتبرز أهمية المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، وتشكيل الرأي العام من خلال إحساس المواطنين بأهمية مواجهة المشكلات والمعوقات التي تعيق النظام السياسي والاجتماعي، وكيفية إيجاد الحلول المناسبة لتلك المشكلات. كما أن المشاركة السياسية تخلق لدى المواطنين الوعي والإدراك بأبعاد قضاياهم، كما

أنها تقدم الخطوط العريضة للقيادات السياسية والاجتماعية لتساعدهم على توفير وترجمة متطلبات الجماهير، وتوظيف قدراتها وإسهاماتها في خدمة المجتمع (مجاهد، ٢٠٠٨).

ولهذا تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم، غير أنها تتفق جميعها على تأكيد الدور الإيجابي للفرد في الحياة السياسية من خلال ممارسة حق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة، أو الاهتمام بالقضايا والأمور السياسية ومناقشتها مع الآخرين، أو العضوية في منظمات... إلخ. فالمشاركة السياسية في أوسع معانيها هي " حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها هي حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم" (معوض، ١٩٨٦: ٦٣).

كما تعد المشاركة السياسية أحد الأسس التي يستمد منها النظام السياسي شرعيته، مما تعنيه من ازدياد المساهمة الشعبية في العملية السياسية، سواء من حيث عدد المساهمين أو نطاق مساهمته، ومجال هذه المساهمة ومدى تكررها، وظهور مؤسسات سياسية لتنظيم هذه المشاركة (عليوة، ١٩٨٧، ٧٦)، فهي محاولة للتأثير على متخذي القرار، وفي الوقت نفسه تأكيد للحق الديمقراطي للفرد والمجتمع، بل وهي ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية؛ لأنها تعنى ممارسة الشعب حقه في حكم نفسه بنفسه، حتى إن روح الديمقراطية وشرعية النظام السياسي إنما يرتبطان بوجود المشاركة السياسية الفعلية. وبشكل عام فإن أهمية المشاركة إنما تكمن في إتاحة فرص المساواة والحرية في المجتمع، والقضاء على السلبية واللامبالاة لدى الأفراد وتغرس فيهم قيم المشاركة الإيجابية (السيد، ١٩٩٤: ٢٩).

والمشاركة السياسية: هي الوسيلة الرئيسة التي بها تضمن الاجتماع، أو العزلة في دولة ديمقراطية، وتجعل الحكام على مستوى المسؤولية تجاه المحكومين. وطالما أن الناس يمكنهم أن يكونوا متساوين وأحراراً عندما يشاركون

في تقرير شؤونهم، فإن المشاركة السياسية كانت وما تزال ينظر إليها باعتبارها وسيلة لتحقيق أهدافهم الديمقراطية أيضاً.

ولعل هذا الواقع العالمي الجديد، لا يحتاج منا أن نخشى مما يحدث فيه، بقدر ما يحتاج منا إلى مراجعة واقعنا العربي، والاعتماد على النقد الذاتي البناء لمختلف الأنظمة الاجتماعية التي تشكل التكوينات الاجتماعية العربية. ولعل أخطر وأهم هذه النظم هو النظام السياسي، فلكي نتعامل بشكل إيجابي مع ما يحدث حولنا، لزاماً علينا أن نخضع نظمنا السياسية إلى رؤية نقدية عربية خالصة، حتى يتسنى لنا الكشف عن أوجه النقص ومواطن القوة، حتى نستطيع صياغة مشروعات عربية لتحتل موقعها الأصيل داخل هذا النظام العالمي الجديد. الانتخابات هي وسيلة عملية يتم عن طريقها اختيار الأشخاص الذين يعهد إليهم بالتشريع واتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة للدولة (شرف الدين وآخرون، ١٩٩٢، ١٣١).

مشكلة الدراسة:

هناك مجموعة من الأسباب كانت وراء اختيار هذه المشكلة وهي: ملاحظة الباحث انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة عام ٢٠٢٣ بنسبة تزيد على ٥٠٪ قليلاً، ومعنى ذلك أن نصف المواطنين الكويتيين الذين لهم حق الانتخاب لم يشاركوا في الانتخابات، الأمر الذي يثير كثيراً من التساؤلات حول تفسير تلك الظاهرة. ويشير إلقاء نظرة على مستوى المشاركة في الانتخابات الخاصة بمجلس النواب إلى أن نسبة المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي عام ١٩٦٢ بلغت نسبتها ٩٠٪، وفي انتخابات عام ١٩٦٧ بلغت نسبة المشاركة ٦٦٪ وفي انتخابات عام ١٩٧١ بلغت نسبة المشاركة ٥١٪، وفي انتخابات عام ١٩٧٥ بلغت نسبة المشاركة ٦٠٪. أما في انتخابات عام ١٩٨١ فقد بلغت نسبة المشاركة ٩٠٪، في حين بلغت في انتخابات عام ١٩٨٦ ما نسبته ٨٥,١٪. وفي انتخابات عام ١٩٩٠ بلغت نسبة المشاركة ٦٢,٣٪، وفي سنة ١٩٩٦ بلغت نسبة المشاركة ٨٢٪، وفي انتخابات عام ١٩٩٩ بلغت نسبة المشاركة ٨١٪، وفي

انتخابات عام ٢٠٠٦ بلغت نسبة المشاركة ٨٩,٧٪، وفي انتخابات ٢٠٠٨ بلغت النسبة ٦٠٪، وفي انتخابات ٢٠٠٩ بلغت النسبة ٥٨٪، وفي سنة ٢٠١٢ بلغت النسبة ٥٩,٥٪، وفي سنة ٢٠١٣ بلغت ٥١,٩، ووصلت في سنة ٢٠٢٤ النسبة إلى ٦٢٪ (الموقع الرسمي لانتخابات مجلس الأمة الكويتي، ٢٠٢٣).

وهو ما يشير إلى تراجع نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات في البلاد مما يطرح العديد من التساؤلات حول واقع هذه المشاركة ومعوقاتها وسبل تعزيزها.

أسئلة الدراسة:

١. ما واقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣؟
٢. ما أبرز معوقات المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣؟
٣. ما السبل المقترحة لتعزيز واقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي؟

٤. ما مدى تأثير متغيرات الجنس (ذكور/ إناث) والمستوى التعليمي (تعليم متوسط/ تعليم عالي/ دراسات عليا) والدائرة الانتخابية (الأولى/ الثانية/ الثالثة/ الرابعة/ الخامسة) والعمر (من ٢١ إلى ٣٠/ من ٣١ إلى ٤٠/ فما فوق) والمستوى الاقتصادي (مرتفع/ متوسط/ منخفض) والحالة الاجتماعية (عزب/ متزوج/ أرمل أو مطلق) في رؤية عينة الدراسة لواقع لمشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ ومعوقاته وسبل تعزيزه؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة تحقيق ما يلي:

١. الكشف واقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣.

واقع المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ وسبل تعزيزه من وجهة نظر المواطنين

٢. تحديد أبرز معوقات المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣.

٣. عرض السبل المقترحة لتعزيز واقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي.

٤. بيان مدى تأثير متغيرات الجنس (ذكور/ إناث) والمستوى التعليمي (تعليم متوسط/ تعليم عالٍ/ دراسات عليا) والدائرة الانتخابية (الأولى/ الثانية/ الثالثة/ الرابعة/ الخامسة) والعمر (من ٢١ إلى ٣٠/ من ٣١ إلى ٤٠/ فما فوق) والمستوى الاقتصادي (مرتفع/ متوسط/ منخفض) والحالة الاجتماعية (عزب/ متزوج/ أرمل أو مطلق) في رؤية عينة الدراسة لواقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ ومعوقاته وسبل تعزيزه.

أهمية الدراسة:

تستند أهمية هذه الدراسة إلى العديد من الاعتبارات وهي:

١- الانتخابات تنمي انتماء المواطن للمجتمع الذي يعيش فيه. فهي تعطي المواطن فرصة للإفصاح عن رغبته في اختيار المسؤولين الأكثر قدرة وكفاءة حسب وجهة نظره، وتعزز شعوره بالكرامة والقدرة على التأثير وتحقيق الذات.

٢- الانتخابات وسيلة لحث المسؤولين على الشعور بالمسؤولية، فهي تجعل المسؤولين خاضعين لمحاسبة ناخبهم، وذلك بالتهديد بسحب التأييد لهم في دورات الانتخابات المقبلة، إذا لم يقوموا بواجباتهم ومحاولة إرضاء الناخبين الذين يتحكمون بمستقبلهم السياسي.

٣- يمكن للدراسة أن تفيد الجهات المسؤولة عن انتخابات مجلس الأمة من خلال الوقوف على أبرز المعوقات التي تواجه المشاركة في هذه الانتخابات والسبل المقترحة لتعزيز واقع المشاركة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود الآتية:

١. الحدود الموضوعية: واقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي (٢٠٢٣) ومعوقاته ومقترحات تعزيزه.

٢. الحدود البشرية: المواطنون الكويتيون المحددون بعينة الدراسة.

٣. الحدود المكانية: دولة الكويت.

٤. الحدود الزمانية: العام ٢٠٢٣ م.

مصطلحات الدراسة:

مفهوم المشاركة السياسية:

يمكن القول بأنها: هي الوسيلة الأساسية التي توصلت إليها تجربة السياسية المتركمة عبر الأجيال لتحديد شرعية أو عدم شرعية السلطة القائمة، والانتخابات بهذا المعنى ليست هدفاً بحد ذاته، وإنما هي وسيلة تهدف إلى تعزيز بناء المجتمع الديمقراطي، وهي طريقة يمكن بواسطتها معرفة إرادة الشعب (منير، ٢٠٠٦: ٧٠).

وتعرف المشاركة السياسية إجرائياً بأنها: إبداء المواطنين رأيهم بفعالية في الاستحقاقات السياسية المتعددة التي تشهدها البلاد كالانتخابات والاستفتاءات الدستورية وغيرها.

مفهوم الانتخاب:

الانتخاب هو اختيار المواطن من يمثله في اتخاذ القرارات السياسية أو الإدارية؛ لكي يتولى الشخص المنتخب المهام السياسية بعد ذلك، وسلطة الحاكم لا تستمد من الصوت الذي يدلي به المحكوم في صندوق الاقتراع، بل تستمد من منصبه كونه حاكماً، أما انتخاب المحكوم له ورضاه به لا يمنحه سوى صفة

واقع المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ وسبل تعزيزه من وجهة نظر المواطنين

الشرعية في الحكم، وهذه الشرعية لا يمكن اكتسابها إلا عن طريق الانتخابات، لذا كانت هي الطريقة المثلى لكسب شرعية الحكم حتى صارت الدولة الحديثة لا تسمى دولة ديمقراطية ما لم تجر فيها الانتخابات. وتعني الانتخابات أن هناك ناخبين يصوتون وأن هناك مرشحين يحصلون على أصوات الناخبين.

(<http://iraqintikhabat.com/public/namathig/nmathig.htm> 3/3/2006)

ويعرف الانتخاب إجرائياً بأنه: عملية ديمقراطية تضمن للمواطنين إبداء رأيهم فيما يمثلهم في الجهات والمؤسسات المختلفة.

الإطار النظري:

الثقافة السياسية وضعف المشاركة في الانتخابات:

تُعرّف الثقافة السياسية بأنها: مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تُعدُّ مسؤولة إلى حدٍّ بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فهي علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة. والثقافة السياسية أيضاً تشير إلى "مجموعة الأفكار والاتجاهات إزاء السلطة، وقواعد ضبط السلوك والمسؤوليات الحكومية، وما يعده الناس حقوقاً" (Robertson, 1993, 362).

وتعد الثقافة السياسية إحدى الأدوات السياسية التي يمكن من خلالها بناء المجتمع السياسي الذي يقوم على اتفاق أبناء المجتمع على شكل العملية السياسية، والتزام النخبة الحاكمة باحترام السلطة السياسية الشرعية، مع التزام أفراد المجتمع في مقابل ذلك بقرارات هذه السلطة، لتحقيق الأهداف العامة وليس الفرعية للقاعدة الاجتماعية المتعددة، وتعمل الثقافة السياسية أيضاً على ضرورة أن يكون ولاء الأفراد خارج إطار الولاء الضيق للثقافات الفرعية، والاهتمام بالهوية الوطنية

أولاً، ومن ثم تحقيق الاندماج الوطني، ويبرز دورها بشكل واضح وخطير في ظل وجود مشكلة سياسية أو غيرها مؤثرة على الأفراد، وهي تحرك أفراد المجتمع سياسياً تجاه هذه القضية. ويمثل حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة وتسييرها عبر الانتخابات الدورية أحد المعالم الرئيسة للانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (شليبي، وخميس، ٢٠١٤: ٢٣)، إلا أن التجربة أظهرت أن الأمر أعقد من ذلك بكثير، فالانتخابات ممارسة سياسية ودستورية، ممكن أن تؤدي للانتقال إلى الديمقراطية أو إثارة الصراعات السياسية والاجتماعية، إذ شكل عام ٢٠١٨، عام الانتخابات العربية بامتياز، إذ شهد أكبر عددٍ من الانتخابات، بلدية وبرلمانية ورئاسية، في بعض الدول العربية، وعلى الرغم العدد الكبير نسبياً، إلا أن زخم المشاركة الجماهيرية ظلّ يتراجع تدريجياً، لأن شيئاً من التحسن لم يطرأ على حياة المواطن العربي، سياسياً أو اقتصادياً (دايش، ٢٠١٨).

مفهوم الانتخابات:

الانتخابات هي وسيلة عملية يتم عن طريقها اختيار الأشخاص الذين يعهد إليهم بالتشريع واتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة للدولة (شرف الدين، وآخرون، ١٩٩٢: ١٣١).

كما يمكن تعريفها بأنها: ممارسة الشعب حقه في انتخاب رئيس الجمهورية وانتخاب ممثليه في مجلس النواب والمجالس المحلية وأية انتخابات عامة أخرى، بطريقة حرة ومباشرة وسرية ومنتساوية. وعرف الاستفتاء العام بأنه: استطلاع رأي الشعب لمعرفة مدى موافقته أو رفضه لأي موضوع يطرح للاستفتاء يدعو إليه رئيس الجمهورية وفقاً للدستور.

(<http://www.nic.gov.ye/SITE%20CONTAINTS/presedency/activities/2001/11/13.htm> 3/3/2006).

والانتخاب: هو اختيار المواطن من يمثله في اتخاذ القرارات السياسية أو

الإدارية لكي يتولى الشخص المنتخب المهام السياسية بعد ذلك، وسلطة الحاكم لا تستمد من الصوت الذي يدلي به المحكوم في صندوق الاقتراع، بل تستمد من منصبه كونه حاكماً، أما انتخاب المحكوم له ورضاه به لا يمنحه سوى صفة الشرعية في الحكم، وهذه الشرعية لا يمكن اكتسابها إلا عن طريق الانتخابات، لذا كانت هي الطريقة المثلى لكسب شرعية الحكم، حتى صارت الدولة الحديثة لا تسمى دولة ديمقراطية ما لم تجر فيها الانتخابات. وتعني الانتخابات أن هناك ناخبين يصوتون، وأن هناك مرشحين يحصلون على أصوات الناخبين.

النظم الانتخابية:

لقد وردت العديد من المفاهيم لنظم الانتخابات Election Systems، فيعرفها "محسن العبودي" بأنها: طرق الاقتراع التي تكون وسيلة للتعبير عن سيادة الشعب، وهذه النظم تعتبر ضرورة لفرز وتحديد النواب المنتخبين، وهذه الطرق تتعدد في العالم، فقد تتبنى دولة نظام الانتخاب المباشر، في حين تفضل أخرى نظام الانتخاب غير المباشر، وقد تأخذ دولة بنظام الانتخاب الفردي، بينما تحبذ أخرى نظام الانتخاب بالقائمة، وتبدو أهمية تبني نظام معين من هذه النظم في كونه يؤثر على الحريات العامة في الدولة، وعلى سير المؤسسات السياسية، وعلى النظام السياسي برمته، أو يمكن أن يؤدي إلى تقدمه أو تدهوره (العبودي، ٢٠٠٩: ٩).

وتعرفها "نيفين مسعد" في معجم المصطلحات السياسية بأنها: النظم الانتخابية هي وسيلة لترجمة أصوات الناخبين إلى نوع من التخصيص للموارد السياسية (مسعد، ١٩٩٤: ٢٣١).

وتعرف شادية فتحي النظم الانتخابية بأنها: أحد العوامل المؤسسية التي تسهل أو تعوق وظيفة المؤسسات الديمقراطية، وعلى ذلك فإن النظام الانتخابي الأمثل هو ذلك الذي تمارس بمقتضاه وفي ظله عملية التنافس السياسي بحرية تامة، دون تحكم ولا احتكار يمكن أن يقضي على كافة إمكانات وفرص الاختيار الحر لدى

المواطنين، ومن ثم تستهدف تطوير النظام الانتخابي، وإعطاء الفرصة المتساوية لجميع الاتجاهات والقوى السياسية في المجتمع للتعبير عن نفسها من خلال عملية الانتخاب، وذلك بهدف الوصول إلى، أو الاحتفاظ بـ، أو المشاركة، في السلطة (فتحي، ٢٠٠١: ١٥٧).

وهناك من يعرف النظم الانتخابية بأنها: الوسائل والأساليب الفنية التي يتم اتباعها عند فرز أصوات الناخبين وتحديد الفائزين، وغيرها من إجراءات الانتخابات، تبعاً لاعتبارين أساسيين وهما: عدد المقاعد المتنافس عليها، وفي هذا الصدد يتم التمييز بين الانتخاب الفردي أو الانتخاب بالقائمة، وأما الاعتبار الثاني في تعدد طرق الانتخاب فيتمثل في: كيفية تحديد الفائز بنتيجة الانتخاب بالأغلبية أو الانتخاب بالتمثيل النسبي (مهدي، ٢٠٠٣: ١١٦).

طبيعة حق الانتخاب:

تأتي أهمية النظام الانتخابي في بلد ما، حيث يعد أحد العوامل التي تحدد مدى اهتمام المواطن بالحياة العامة والتي تؤثر على شكل النظام الحزبي ودرجة الاستقرار الحكومي (عبد الحفيظ، ٢٠٠١: ١٠٤، ١٠٥). فمن المعروف أن الأنظمة الانتخابية يمكنها أن تسهم في أن تجرى العملية الانتخابية في أجواء من الحرية والنزاهة، أو أن تشارك في ضبايبتها على المستويات كافة، وهذا يعتمد في المقام الأول على معوقات الاقتراع وآليات فرز الأصوات وأنظمة تمويل الحملات الانتخابية (جراير ستيفنسون الابن، ٢٠٠٥: ٤٥).

وهكذا تتضح أهمية الانتخابات ومدى خطورة الدور الذي تلعبه هيئة الناخبين بالنسبة للنظام الديمقراطي المباشر، وبالنسبة للنظام الديمقراطي شبه المباشر، مما يثير مشكلة تحديد طبيعة الانتخاب ذاته، هل يعتبر حقاً شخصياً يجوز لصاحبه عدم استعماله، أم أنه واجب اجتماعي يجوز إجبار الفرد على مباشرته ومعاقبته في حالة امتناعه عن التصويت (القباني، د.ت: ٤٩٦).

ولقد انقسم الرأي فيما يتعلق بطبيعة حق الانتخاب، إلى النظريتين التاليتين:

١- نظرية الانتخاب حق شخصي:

يذهب أنصار هذه النظرية إلى أن الانتخاب حق شخصي يستمده الشخص بحكم آدميته، وبمقتضى هذا يتعين على المشرع أن يعترف لكل إنسان بهذا الحق باعتباره عضوًا في الجماعة، والحق أن "توماس جيفرسون" حين كتب في إعلان الاستقلال الأمريكي: "إن جميع الناس خلقوا متساوين" لم يكن يحاول أن يصف المواهب الفطرية للبشر، إنما كان يصف حقوقهم السياسية والقانونية، ولم يكن يقصد بهذا القول أن الناس لا يختلفون في حجم أجسامهم وقوة بنيتهم ولا في عقولهم أو شخصياتهم، وإنما كان يقصد إلى القول بأنه بغض النظر عن الاختلافات والتنوعات، فإنهم جميعًا لهم الحق في المساواة السياسية والمعاملة القانونية (إدموند كان، ديت: ١٤٦).

وهذا الاتجاه يرتبط بفكرة السيادة الشعبية وبأراء "جان جاك روسو" والتي تعتبر السيادة الشعبية هي مجموع السادات والسلطات الفردية، وبناءً على ذلك يثبت الانتخاب لكل فرد له صفة المواطن وعلى قدم المساواة مع غيره من المواطنين (أحمد، ٢٠٠٤، ٢٢٦). ويضيف أنصار هذه النظرية، أنه إذا كانت السيادة الشعبية تكمن في الشعب، فإن من مقتضيات ذلك وجوب القول بتمتع كل فرد من أفراد الشعب بجزء من السيادة، يجوز له ممارسته عن طريق الانتخاب الذي يعتبر حقًا شخصيًا، ولا يجوز حرمان أحد من مباشرته، ولا يجوز إجبار أحد على استعماله، الأمر الذي يستوجب تحريم مبدأ الاقتراع العام بالنسبة لكل المواطنين مع تحريم مبدأ التصويت الإجباري (القباني، ديت: ٤٩٧).

٢- نظرية الانتخاب وظيفة: (واجب اجتماعي):

يذهب أنصار هذه النظرية إلى القول بأن الانتخاب يجمع بين فكرتي الحق والوظيفة، كما هو الحال في سائر الحقوق السياسية التي أساسها أنها حقوق فردية وبخاصة حق الانتخاب، والقول بأن الانتخاب وظيفة وليس حقًا طبيعيًا للفرد، فإنه

يؤدي إلى أن يكون من حق الدولة أن تحده أو تقيدته - شأن كل اختصاص- فتحدد الشروط التي يلزم توافرها في هيئة الناخبين، بحيث تنحصر في فئات معينة، ولا تتحقق المساواة بين المواطنين في الحرية السياسية، أي أنه يجوز الأخذ بالافتراع المقيد، وهو ما يسمح به مبدأ سيادة الأمة، وعلى هذا النحو يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأفراد حال قيامهم بالانتخاب لا يزالون حقاً من حقوقهم، إنما يزالون وظيفة أو خدمة عامة للأمة، مقتضاها اختيار الأشخاص لمزاولة شؤون السلطة، ومن ثم يلتقي أصحاب هذا الاتجاه في التكييف مع القائلين بنظرية سيادة الأمة التي تسند السيادة للأمة كلها كمجموع، وتضع على عاتق الناخبين واجب اختيار أكفأ الأشخاص لممارسة شؤون السلطة، الأمر الذي يجيز تقرير مبدأ التصويت الإجمالي وتحريم التخلف عن التصويت (شيجا، ١٩٨٢: ١٥٦، ١٥٧).

الأنظمة المختلفة للعملية الانتخابية:

يحتوي النظام الانتخابي عموماً على عدة أنظمة انتخابية متباينة من حيث تطبيقها، ويكون لكل منها تأثيره المهم على سير العملية الانتخابية ونزاهتها، بل ونتائجها النهائية. وتلك الأنظمة الانتخابية يمكن توضيحها فيما يلي:

:(The Encyclopedia Americana, 1980, 117)

(أ) الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر Direct And Indirect Election

Election: يكون الانتخاب المباشر عندما يقوم الناخبون باختيار نائبيهم مباشرة دون أية وساطة من أحد، ومن ثم فإن هذه الطريقة من شأنها تحقيق النتيجة المبتغاة من عملية المشاركة الانتخابية على مرحلة واحدة (عبد الوهاب، ١٩٩٦: ٢٢٠، ٢٢١). ويتفق نظام المشاركة الانتخابية المباشرة مع المبدأ الديمقراطي ووسيلة الاقتراع العام، ويتفق أيضاً وسيادة الشعب في اختيار نوابه وحكامه لممارسة اختصاصات هذه السيادة.

أما نظام الانتخاب غير المباشر، ففيه يختار الناخبون أشخاصاً يختارون

المرشح الذي ينوب عنهم، ومؤدى هذا النظام أن الناخبين - يطلق عليهم ناخبو الدرجة الأولى- يختارون مندوباً أو مندوبين عنهم يطلق عليهم ناخبو الدرجة الثانية، وهؤلاء هم الذين ينتخبون الأعضاء مباشرة، إذا كان الانتخاب غير مباشر على مرحلتين، وقد يكون الانتخاب غير مباشر على أكثر من مرحلتين، فقد يكون على ثلاثة أو أكثر، وفي هذا النظام - غير مباشر- لا يستطيع المواطنون مباشرة اختيار من يرونهم أهلاً لتبوء الوظائف القيادية في الدولة، إذ يقتصر دورهم على المشاركة في اختيار مندوبين، يقومون بمهمة الاختيار بالنيابة عنهم، لذا فإن هذه الطريقة لا يمكن تحقيقها على مرحلة واحدة، وإنما تقتضى بطبيعتها المرور بمرحلتين أو أكثر (فهمي، ١٩٨٥: ١١٢).

ومما يؤخذ على هذا النظام غير المباشر أنه يقيد الاقتراع العام الذي يعتبر أهم المبادئ الديمقراطية، بالإضافة إلى أنه يتيح للمرشحين فرصة أكبر في التأثير على طائفة المندوبين لقلة عددهم، مما يسهل الاتصال بهم والتأثير عليهم، على عكس الانتخاب المباشر الذي يصعب أو يستحيل معه رشوة الناخبين جميعاً. هذا ما دفع التطورات الدستورية الحديثة إلى تغليب هذا الاتجاه، حتى إن الدول التي كانت تأخذ بذلك سلفاً مثل فرنسا (١٩١٤) ومصر (١٩٣٥)، عدلت نهائياً عن هذا النظام -غير مباشر- حيث صدر أول قانون انتخابي بالنظام المباشر في مصر، وهو قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥م.

وتجدر الملاحظة أن نظام الانتخاب غير المباشر ما زال متبعاً في الدول الاتحادية لانتخاب المجلس الاتحادي في الغالب، كما أنه ما زال متبعاً في فرنسا في اختيار أعضاء مجلس الشيوخ، وفي النظام الانتخابي الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية، تحول هذا النظام إلى نظام شبه مباشر حيث يسهل معرفة وتحديد شخص رئيس الجمهورية بمجرد معرفة الهوية الحزبية لمن يقع عليه اختيار المندوبين (بدران، د.ت: ٣٢٧).

(ب) الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة FPTP Election And Election

By List: يعتمد الانتخاب الفردي First Past The Post على تقسيم الدول إلى دوائر انتخابية صغيرة نسبياً، يخصص لكل دائرة منها مقعد واحد في المجلس النيابي، يكون من حظ المرشح الذي يتحصل على أكبر عدد ممكن من الأصوات، في ضوء ما تسفر عنه النتائج النهائية في كل دائرة (عيفي، ١٩٨٤: ٣٦). حيث يتم تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية متساوية مع عدد النواب المراد انتخابهم، ويكون للناخبين في كل دائرة انتخاب عضو واحد من بين المرشحين، وعليه فمن البديهي أن يكون عدد الدوائر الانتخابية كبيراً يتوافق مع عدد النواب المنتخبين عن كل الدولة، فالأساس الذي يركز عليه الانتخاب الفردي هو الدائرة الصغيرة التي تتولى اختيار نائب واحد فقط (الغمري، ١٩٩٣: ١١٩).

ونظام الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد (الانتخاب الفردي) هو أكثر النظم انتشاراً وذيوعاً، حيث إن تنظيم القطاعات الانتخابية على أساس فردي من شأنه أن يؤدي إلى نشأة نظام الحزبين، أو يحافظ عليه، وتستخدم كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، والمجالس الدنيا في برلمانات كندا ونيوزلندا وجنوب إفريقيا واليونان ودول الكومنولث البريطاني نظام الانتخاب الفردي (عادل، ١٩٩٢: ٤١).

أما نظام الانتخاب بالقائمة، فتقسم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة الحجم تنتخب كل دائرة منها عدداً من النواب، يتناسب مع عدد السكان فيها، فالناخبون ينتخبون من القائمة عدة أشخاص نواباً عنهم، لذلك فإن عدد الدوائر يكون قليلاً في هذا النظام إذا ما قورن بعدد الدوائر في نظام الانتخاب الفردي (الغمري، ١٩٩٣: ١٢٠). وفي هذا النظام يقدم المرشحون أنفسهم بصورة جماعية، من خلال تقسيمهم على قوائم مختلفة باختلاف انتماءاتهم الحزبية أو السياسية، وتتجسد المشاركة الانتخابية في هذا النظام في قيام الناخب بإعطاء صوته لمجموعة معينة

من المرشحين المدرجين في قائمة واحدة من القوائم المعروضة للترشيح ضمن إطار الدائرة الانتخابية نفسها (فهمي، ١٩٩١، ٧٥). ويظهر ذلك في أن كل حزب يسعى للحصول على أعلى تأييد في الانتخابات العامة، حيث يكون التصويت مسجلاً في قائمة مصدق عليها من كل مرشحي الحزب وناخبيه، ويتم التصويت لها (Cammack, Paul and Others, 1993: 99).

والانتخاب بالقائمة له أكثر من صورة، ذلك بحسب درجة الحرية التي تعطى للناخب في أثناء عملية التصويت، وتتمثل هذه الصور في الآتي:

١- القائمة المغلقة (المطلقة):

وفيها يلتزم الناخب بالتصويت لصالح إحدى القوائم الحزبية المرشحة، دون أن يكون له الحق في إجراء أي تعديلات على ترتيب الأسماء التي تتضمنها هذه القائمة، أي ليس للناخب أن يجرى أية إضافة أو حذف لأي اسم من أسماء المرشحين الذين تتضمنهم القائمة الحزبية، كما أنه لا يملك إعادة ترتيب القائمة التي يصوت لها، ويكون الناخب ملزماً باختيار قائمة معينة أو رفضها دون أن يكون له الحق في إجراء تعديل فيها (الطماوي، ١٩٨٨: ٢٢١).

٢ - القائمة المعدلة (التفصيلية):

وتتميز مشاركة الناخب في هذا النظام بشيء من المرونة، حيث يسمح للناخب بتعديل هذه القوائم (عفيفي، ١٩٩١: ٤١)، ويتخذ ذلك التعديل عدة صور تتمثل فيما يلي:

- السماح للناخب بشطب اسم أو أكثر من القائمة، دون أن يكون باستطاعته وضع اسم من قوائم أخرى.

- السماح للناخب بالشطب أو الوضع أو الإضافة، شطب اسم أو أكثر، وضع أو إضافة اسم أو أكثر إلى القائمة، أي السماح له بالمزج بين القوائم المختلفة.

- السماح للناخب بتعديل نظام تقديم وترتيب أسماء المرشحين في القائمة.

(ج) الانتخاب بالأغلبية والانتخاب بالتمثيل النسبي: يعنى نظام الانتخاب بالأغلبية أن يفوز في المعركة الانتخابية عن الدائرة الانتخابية، المرشح أو المرشحون الذين حصلوا على أكثر الأصوات.

ونظام الانتخاب بالأغلبية يمكن تصوره في نظام الانتخاب الفردي كما يمكن تصوره في النظام الانتخابي بالقائمة، فإذا كان النظام المعمول به هو نظام الانتخاب الفردي فإن الفائز يكون هو المرشح الذي يحصل على أكثر الأصوات، وإذا كان النظام المعمول به نظام الانتخاب بالقائمة، فإن القائمة التي تفوز فتستأثر بجميع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية (شيحا، ١٩٨٢، ١٧٣).

ونظام الأغلبية يأخذ إحدى صورتين رئيسيتين هما:

١- نظام الأغلبية البسيطة:

يعتبر المرشح في الانتخاب بنظام الأغلبية البسيطة ناجحًا إذا حصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين، مقارنة بالأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون^(*). حتى ولو كانت أقل من الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة (خضر، ١٩٨٦: ٢٩٣). ويتم الانتخاب في هذا النظام على دور واحد، ذلك بحصول أحد المرشحين على أعلى نسبة أصوات.

٢- نظام الأغلبية المطلقة:

يعتبر المرشح في نظام الأغلبية المطلقة ناجحًا إذا حصل على أكثر من نصف عدد أصوات الناخبين الصحيحة (النصف + ١)، وإذا لم يحصل مرشح ما على

(*) مثال ذلك: نفترض أن دائرة بها ثلاثة مرشحين بها (١٧٠٠) صوت، حصل الأول على (٨٠٠) صوت، والثاني على (٦٠٠) صوت، والثالث على (٣٠٠) صوت، فإن المرشح الأول هو الذي يفوز من الدور الوحيد الذي تمت فيه الانتخابات، دون الحاجة إلى إعادة في دور آخر، على الرغم من أن مجموع أصواته أقل من نصف عدد الأصوات.

واقع المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ وسبل تعزيزه من وجهة نظر المواطنين

الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب مرة ثانية بينه وبين الحاصلين على أعلى الأصوات، أو تتم إعادة بين الأول والثاني على أن يكتفي فيها بالأغلبية البسيطة، ولقد تم تقرير هذا النظام (الأغلبية المطلقة) لدرء العيب الذي يشوب قاعدة الأغلبية البسيطة، التي يؤخذ عليها أنها قد تدفع إلى مقاعد المجلس بأناس يمثلون في حقيقة الأمر أغلبية ظاهرة، تخفى وراءها استبعاد أكثرية كبيرة من الأصوات عن مجال هذا التمثيل (الغمري، ١٩٩٣: ١٢١).

أما نظام التمثيل النسبي، فإنه يفترض الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة، وليس الانتخاب الفردي، ومضمون هذا النظام أن تمنح كل قائمة عددًا من المقاعد في البرلمان يتناسب مع نسبة الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات. ويعتبر هذا النظام من أهم النظم الانتخابية في وقتنا الحاضر، فالعديد من الدول غيرت من نظامها الانتخابي إلى نظام التمثيل النسبي (خضر، ١٩٨٦: ٢٩٤، ٢٩٥).

العوامل الاجتماعية المؤثرة في المشاركة الانتخابية:

(أ) الانتماء الطبقي وأثره على المشاركة الانتخابية:

إن الانتماء الطبقي له أبعاد اجتماعية واقتصادية، ترتبط ارتباطًا وثيقًا باشتراك الأفراد في العمليات السياسية، وفي هذا الإطار يذكر "ابن خلدون" أن ضرورة الاجتماع إنما هي راجعة أساسًا إلى اختلاف "نحلتهم في المعاش"، وباستعراض العديد من نصوص "المقدمة" نجد أن "ابن خلدون" قد ألح كثيرًا على أهمية شؤون المعاش في تطور العمران البشري وفي عملية التطور الاجتماعي، ولفهم طبيعة تطور الأوضاع الاجتماعية والتميزات الطبقيّة في المجتمع العربي، لا بد من رصد تطور عملية الانتساب عبر التاريخ، ويمكن رصد تلك المستويات كما يلي (عبد الفضيل، ١٩٩٨: ٢٠، ٢١): الانتساب إلى الأصل القبلي أو العشائري.

(١) الانتساب إلى الملة (الديانة - المذهب).

٢) الانتساب إلى المهنة أو الحرفة.

٣) الانتساب إلى المحلة (الجهة أو الحي أو الإقليم).

رأس المال الاجتماعي وأثره على المشاركة الانتخابية:

بشكل عام يؤثر رأس المال تأثيرًا واضحًا في نتائج الانتخابات، حيث يظهر هذا التأثير في اتجاهين؛ الأول: أن المرشح ينفق الأموال لعمل دعاية انتخابية لائقة، وأيضًا شراء بعض الأصوات "رشوة انتخابية"، الثاني: إنفاق المال من قبل جماعات المصالح وقلة من الأثرياء لدعم مرشح ما بهدف التأثير على السياسات العامة مستقبلاً، وذلك يوضح عمق العلاقة التي تربط مجتمع المال والأعمال، بالسياسة والسياسيين (العيسوي، ٢٠٠٤: ١٩٦). أما بالنسبة لرأس المال الاجتماعي Social Capital فقد طرح العديد من الباحثين والعلماء مفهومًا له، إلا أن هذا المفهوم قد برز في الدراسات الاجتماعية والسياسية مع ظهور محاولات كل من "جين جاكوبي" (١٩٦١)، و"بيير بورديو" (١٩٨٣)، و"جيمس كوليمان" (١٩٨٨)، و"بوتنام" (١٩٩٣-٢٠٠٠) (Allen, 2001). وقد نهج كل منهم اتجاهات متقاربة من التعريفات، فقدم "كوليمان" أشكال رأس المال الاجتماعي في مستويات الثقة المتبادلة، والتنظيمات الاجتماعية الملائمة، وحجم العلاقات والروابط الاجتماعية (John, P. And Mac, Catherine, 2000).

وقد اختلفت تلك المكونات لدى "بورديو" فيما أطلق عليه رأس المال الثقافي على مستوى الجماعات، والذي يشير إلى كل ما يتعلمه الأفراد عن السلع المادية والثقافية والمؤهلات ذات الطابع الأكاديمي (Hayes, Elaine, 2002).

ومن ناحية أخرى يؤثر رأس المال الاجتماعي تأثيرًا واضح المعالم على العديد من الجوانب المهمة، أهمها أنه يؤثر على عضوية الفرد في الجماعة كتأثيره في المشاركة السياسية والمدنية، وعلى الثقة في المؤسسات السياسية، وهو بذلك يوضح مدى الترابط بين الفرد ونشاطه المجتمعي، وأن مفهوم رأس المال

الاجتماعي من هذا المنطلق لا بد من النظر إليه على أنه القوة التي تعكس تنظيمًا اجتماعيًا متنوعًا من الأفكار الاجتماعية والسياسية (Desai, Sonald And Noon, James, 2006).

وبناءً على ما سبق يعرف "أحمد زايد" رأس المال الاجتماعي بأنه: موارد كامنة في البناء الاجتماعي يمكن الوصول إليها واستخدامها في أفعال مقصودة، وهذا التعريف يكشف أن أرصدة رأس المال الاجتماعي توجد لصيقة بالبناء الاجتماعي، ولكي تؤدي غرضها لا بد وأن ترتبط بالفعل الاجتماعي، وذلك وفقاً لنوعين من العلاقات (زايد وآخرون، ٢٠٠٦: ٧، ٨):

أ- علاقات وشبكات يقيّمها الأفراد لتحقيق أهداف معينة مثل النقابات والأحزاب، والجمعيات التطوعية "النفع العام" وغيرها من العلاقات والشبكات التي تؤسس على هذا النحو.

ب- منظومة قيمية تأتي على رأسها قيم الثقة، والشفافية، وتقبل الآخر، والرغبة في التعاون معه وغير ذلك من قيم الحداثة.

ويعلق أحد الباحثين على هذين النوعين من شبكات العلاقات، فيذكر أنه في النوع الأول: تتكون شبكات اجتماعية كثيفة تعمل على خلق نوع من الروابط القوية، ولكن تتخللها أشكال عديدة سلبية "فوضى اجتماعية"، فعلى سبيل المثال، هناك شبكات قوية تتكون من جماعات لها نشاطات إجرامية، والتي تستخدم رأسمالها الاجتماعي الناتج عن ترابطها لتسهيل سلوكهم الإجرامي، على عكس النوع الثاني من الشبكات القائمة على علاقات اجتماعية قوية إيجابية، والتي تؤدي إلى زيادة العمل الجماعي الذي يظهر كقوة اجتماعية، وبالتالي فإن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يكون آلية رسمية للسيطرة على أي فوضى اجتماعية تصدر عن أي شبكات اجتماعية سلبية (Shafer, Kevin, et al., 2006). ومن الواضح أن أصحاب نظريات رأس المال الاجتماعي قد أكدوا على أهمية المشاركة في غرس قيم التعاون والثقة بين أعضاء الروابط الاجتماعية والروابط التطوعية،

فقد أكدت إحدى الدراسات أن انخفاض مستوى المشاركة السياسية، يشير إلى أن هناك ضعفًا في شبكة العلاقات الاجتماعية والروابط التي تربطها.

وبناءً على ذلك؛ فإن اللب المكون لرأس المال الاجتماعي هو الثقة الاجتماعية، والتي تستخدم كمؤشر لرأس المال الاجتماعي، وربما المؤشر الوحيد له، وبذلك فإن القدرة التي تظهر في المجتمع نتيجة لتغلغل الثقة فيه أو في بعض قطاعاته، هي التي تمثل رصيده من رأس المال الاجتماعي، والثقة بذلك تؤثر على سلوكنا الاجتماعي إلى حدٍ كبير، حيث تعمل كصلة معنوية فيما بين دوافعنا ومعتقداتنا، والأهداف المطلوب تحقيقها، أي أنها تمثل قيمة اجتماعية تضمن التماسك في الجماعات والأنشطة المدنية المرتكزة على التبادلية (زايد وآخرون، ٢٠٠٦: ٢٠، ٢١). في حين أن تدنى مستويات الثقة بين الجماعات يدل على أن هناك مستويات مرتفعة من التعصب بمختلف صورته، وذلك يفسره أحد الباحثين بأنه ناتج عن فقدان رأس المال الاجتماعي لدى أعضاء المجتمع.

رأس المال الاجتماعي وأثره على المشاركة الانتخابية:

بشكل عام يؤثر رأس المال تأثيرًا واضحًا في نتائج الانتخابات، حيث يظهر هذا التأثير في اتجاهين؛ الأول: أن المرشح ينفق الأموال لعمل دعاية انتخابية لائقة، وأيضًا شراء بعض الأصوات "رشوة انتخابية"، الثاني: إنفاق المال من قبل جماعات المصالح وقلة من الأثرياء لدعم مرشح ما؛ بهدف التأثير على السياسات العامة مستقبلاً، وذلك يوضح عمق العلاقة التي تربط مجتمع المال والأعمال، بالسياسة والسياسيين (العيسوي، ٢٠٠٤: ١٩٦). أما بالنسبة لرأس المال الاجتماعي Social Capital فقد طرح العديد من الباحثين والعلماء مفهومًا له، إلا أن هذا المفهوم قد برز في الدراسات الاجتماعية والسياسية مع ظهور محاولات كل من "جين جاكوبي" (١٩٦١)، و"بيير بورديو" (١٩٨٣)، و"جيمس كوليمان" (١٩٨٨)، و"بوتنام" (١٩٩٣-٢٠٠٠) (Allen, Will Etal, 2001). وقد نهج كل منهم اتجاهات متقاربة من التعريفات، فقدم "كوليمان" أشكال رأس المال الاجتماعي

واقع المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ وسبل تعزيزه من وجهة نظر المواطنين

في مستويات الثقة المتبادلة والتنظيمات الاجتماعية الملائمة، وحجم العلاقات والروابط الاجتماعية (John, P. And Mac, Catherine, 2000).

وقد اختلفت تلك المكونات لدى "بورديو" فيما أطلق عليه رأس المال الثقافي على مستوى الجماعات، والذي يشير إلى كل ما يتعلمه الأفراد عن السلع المادية والثقافية والمؤهلات ذات الطابع الأكاديمي (Hayes, Elaine, 2001).

ومن ناحية أخرى يؤثر رأس المال الاجتماعي تأثيرًا واضح المعالم على العديد من الجوانب المهمة، أهمها أنه يؤثر على عضوية الفرد في الجماعة كتأثيره في المشاركة السياسية والمدنية، وعلى الثقة في المؤسسات السياسية، وهو بذلك يوضح مدى الترابط بين الفرد ونشاطه المجتمعي، وأن مفهوم رأس المال الاجتماعي من هذا المنطلق لا بد من النظر إليه على أنه القوة التي تعكس تنظيمًا اجتماعيًا متنوعًا من الأفكار الاجتماعية والسياسية (Desai, Sonald And Noon, James, 2006).

وبناءً على ما سبق يعرف "أحمد زايد" رأس المال الاجتماعي بأنه: موارد كامنة في البناء الاجتماعي، يمكن الوصول إليها واستخدامها في أفعال مقصودة، وهذا التعريف يكشف أن أرصدة رأس المال الاجتماعي توجد لصيقة بالبناء الاجتماعي، ولكي تؤدي غرضها لا بد وأن ترتبط بالفعل الاجتماعي، وذلك وفقًا لنوعين من العلاقات (زايد، وآخرون، ٢٠٠٦: ٧، ٨):

أ- علاقات وشبكات يقيمها الأفراد لتحقيق أهداف معينة مثل النقابات والأحزاب، والجمعيات التطوعية "المنفعة العام" وغيرها من العلاقات والشبكات التي تؤسس على هذا النحو.

ب- منظومة قيمية تأتي على رأسها قيم الثقة، والشفافية وتقبل الآخر والرغبة في التعاون معه وغير ذلك من قيم الحداثة.

ومن الواضح أن أصحاب نظريات رأس المال الاجتماعي قد أكدوا على

أهمية المشاركة في غرس قيم التعاون والثقة بين أعضاء الروابط الاجتماعية والروابط التطوعية، فقد أكدت إحدى الدراسات أن انخفاض مستوى المشاركة السياسية، يشير إلى أن هناك ضعفاً في شبكة العلاقات الاجتماعية والروابط التي تربطها.

شروط المشاركة في العملية الانتخابية:

وفيما يلي توضيح لشروط المشاركة في العملية الانتخابية، والطوائف المحرومة منها والمعفية:

(أ) الشروط الواجب توافرها في الناخب:

وهذه الشروط ذات طبيعة كلية أي مرتبطة ببعضها البعض، فلا يكفي أي منها بمفرده لكي يكون الشخص مؤهلاً للمشاركة الانتخابية، وإنما يجب أن تتوفر معاً في شخصه لكي يكون مؤهلاً لذلك، وهذه الشروط هي:

١- شرط الجنسية: من الأمور المسلم بها في قوانين الانتخاب المختلفة أن حق الانتخاب مقصور على الوطنيين وحدهم، ذلك أن حق الانتخاب من الحقوق السياسية التي يمارسها المواطنون المتمتعون بجنسية الدولة، أما الأجانب فليس لهم هذا الحق، ولذا لا يجوز لهم المشاركة في اختيار الحكام، كما لا يجوز لهم تولى السلطات العامة في الدولة المضيفة لهم، فإن الدساتير تنص على حرمان هؤلاء الأجانب من الحقوق السياسية، قاصرة إياها على الوطنيين، دون أن يعتبر ذلك مساساً بالمبدأ الديمقراطي، أو تعارضاً مع نظام الاقتراع العام.

هذا وقد جرت بعض الدساتير على التمييز بين الوطنيين الأصليين الذين لهم حق مباشرة الحقوق السياسية ومنها حق الانتخاب، والوطنيين بالتجنس وهم الأجانب الذين اكتسبوا جنسية الدولة، فقررت لهؤلاء الأخيرين حق التصويت بعد فترة معينة يثبت خلالها ولاء المتجنس لوطنه الجديد (سليمان، ٢٠٠١، ١٨٤).

٢- شرط بلوغ سن الرشد السياسي: بما أن العملية الانتخابية تعنى ممارسة المواطنين حقهم في المشاركة غير المباشرة في الشؤون العامة في الدولة، فمن الطبيعي أن تحتاج ممارسة هذا الحق إلى شيء من راحة العقل والقدرة على تحليل الأمور والتدبير، لضمان سلامة اتخاذ القرار على النحو الذي يؤدي لعدم الإضرار بالجماعة وتحقيق الصالح العام.

ومن هذا المنطلق اتجهت الدول إلى تحديد حد أدنى من العمر لممارسة حق المشاركة الانتخابية، لضمان مستوى معين من النضج والقدرة على ممارسة الحقوق السياسية، وتدبير الشؤون العامة بشيء من الخبرة والدراية، ومع اختلاف الأنظمة في تحديد سن الرشد السياسي وممارسة المشاركة الانتخابية، يمكن التمييز بين نوعين من الأنظمة، نظم محافظة: تميل إلى رفع السن للتمتع بحق الانتخاب، ونظم تقدمية ثورية: تميل إلى التجديد والتطور والتغيير، لذلك فهي تخفض السن المطلوب للانتخاب (ساري، ٢٠١١، ٧١).

(ب) الشروط السالبة أو المانعة للمشاركة في العملية الانتخابية:

وفيما يلي نتعرض لأهم الشروط السالبة أو المانعة لحق المشاركة الانتخابية على النحو التالي:

١- شرط الأهلية العقلية: لا شك أن تمتع الأفراد بحقوقهم السياسية، وفي مقدمتها ممارستهم حق المشاركة الانتخابية، يفترض قدرًا معينًا من التفكير والتدبير، وملكة الحكم على الأشخاص والأحداث وتقييمها بصورة سليمة، فمن العبث أن يشترك في شؤون الحكم من لا تتوفر فيه الصلاحية العقلية، كما أن تمتع الأفراد بقدر كبير من المعرفة والثقافة العامة يجعلهم أكثر قدرة وإقدامًا على المشاركة في مختلف نشاطات الحياة العامة في المجتمع، وفي مقدمتها حقهم في المشاركة الانتخابية (رفعت وعجيلة، ١٩٨٨: ٢٤٣).

وينص قانون مباشرة الحقوق السياسية لسنة ١٩٥٦م، على إيقاف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة للأشخاص الآتي ذكرهم:

- ١- المحجور عليهم مدة الحجر.
 - ٢- المصابون بأمراض عقلية المحجوزون مدة حجزهم.
 - ٣- الذين شهر إفلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ شهر إفلاسهم ما لم يرد إليهم اعتبارهم قبل ذلك.
- والحجز يقع بحكم قضائي ويرفع بحكم قضائي، أما حجز المصابين بأمراض عقلية في المستشفيات فيكون بقرار من مجلس مراقبة الأمراض العقلية، وينتهي الحجز بقرار من ذات المجلس.
- ٢- شرط الأهلية الأدبية: ومضمون هذا الشرط أن يكون الناخب على قدر من النزاهة والشرف، وهو أمر مفترض في كل إنسان ما لم يكن قد صدر ضده حكم قضائي يفقده الثقة والاعتبار.

وعلى ذلك فإن شرط الصلاحية الأدبية أو شرط الاعتبار، يقصد به عدم سبق الحكم على الشخص في جرائم ماسة بالشرف أو مخلة بالكرامة وحسن السمعة، إذ إن ذلك يؤدي إلى فقد أهلية المشاركة في العملية الانتخابية دون حاجة للنص صراحة على ذلك في الحكم الصادر ضده، غير أنه يلاحظ أن كل حكم جنائي ليس موجباً لحرمان من صدر ضده من حقوقه السياسية، وإنما عادة ما يتم التمييز بين الجرائم المختلفة (سليمان، ٢٠٠١: ١٨٩).

(ج) شروط ممارسة حق المشاركة الانتخابية:

إن مجرد توفر شروط التمتع بحق المشاركة السياسية في أي شخص لا تكفي وحدها، وإنما يجب أن تتوفر شروط أخرى، لكي يستطيع الشخص ممارسة واستعمال هذا الحق، وهناك شرطان أساسيان واجبان لتمتع أي شخص بحق المشاركة الانتخابية وهما:

- ١- شرط القيد في الجداول الانتخابية: تنص قوانين الانتخابات في الدول المختلفة على أن تقوم السلطة التنفيذية بتحرير جداول أو قوائم يسجل فيها الأفراد الذين

لهم حق الانتخاب لتوفر الشروط العامة فيهم، وذلك تحت رقابة جهة محايدة ذات طابع قضائي، ويقرر القانون عادة ضرورة مراجعة جداول القيد الانتخابية سنوياً، لإضافة من يثبت لهم حق المشاركة الانتخابية، وحذف الأسماء التي لم تعد تتوفر فيهم شروط المشاركة الانتخابية، وتنص القوانين الانتخابية على ضرورة نشر أو عرض هذه الجداول والأسماء التي تتضمنها، في أماكن ظاهرة معروفة لكافة المواطنين، فتفتح أمام المواطنين حق الاعتراض عليها، كما تحدد هذه القوانين مهلة معينة لكي يتمكن كل شخص ذي مصلحة من الاعتراض على جدول القيد، كما في حالات السهو أو الخطأ أو العمد في إسقاط أسماء بعض الناخبين، ومعظم القوانين تشترط أن تنظر في تلك الاعتراضات هيئة ذات طابع تشكيلي قضائي لضمان الجدية والعدالة.

والقيد في جداول الانتخابات ليس منشأً لحق المشاركة الانتخابية، فهذا الحق يثبت للشخص بمجرد توفر الشروط الضرورية لاكتساب أهلية المشاركة الانتخابية (شيحا، ١٩٨٧: ١٠٧). فيشير "سعد عصفور" إلى أن هناك أهمية حيوية للقيد في الجداول الانتخابية، فيقول: "إن للجداول الانتخابية أهمية محققة، لا في تقديم دليل ميسر على إثبات صفة الناخب فحسب، وإنما أيضاً في إيجاد حصر شامل لعدد الناخبين، يمكن الرجوع إليه للتعرف على ما يلزم من إحصاءات ومعلومات انتخابية" (عصفور، ١٩٨٠، ٢٠٠).

٢- شرط الإقامة: لا شك أن شرط الإقامة مرتبط بشكل جوهري بشرط القيد في الجداول الانتخابية، حيث تشترط معظم الدول أن يكون الناخب مقيماً في إحدى الدوائر الانتخابية (حسن، ١٩٩٧، ٤٨). فلا يستطيع الشخص قيد اسمه إلا في الدائرة الانتخابية التي تقع في النطاق الجغرافي الذي يقيم فيه، فموطن المشاركة مرادف في دلالته للدائرة الانتخابية التي يقيم الشخص ضمن نطاقها، واسمه مدرج في جداولها.

وكما أن ممارسة حق الانتخاب تتطلب توافر شروط معينة حتى يمكن

المواطن التمتع بها واستعمالها، فإن حق الترشيح أيضًا يقتضي وجود بعض الشروط حتى يستطيع الفرد استخدامه وترشيح نفسه في الانتخابات للمجالس النيابية (ساري، ٢٠١١، ١١).

رابعًا- الإعداد للعملية الانتخابية:

تتولى إدارة العملية الانتخابية مؤسسات الدولة، ويتم تنظيم الأنشطة الخاصة بذلك، متمثلة في إعداد الجداول الانتخابية وتنقيتها، وتحديد الدوائر الانتخابية، وأيضًا تحديد صفات المرشحين (Stedman, Murray, 1972, 70). ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أ- **تحديد الدوائر الانتخابية:** الدائرة الانتخابية هي وحدة انتخابية قائمة بذاتها، يقوم أفرادها المقيدون بالجداول الانتخابية بانتخاب ممثل لها أو أكثر داخل المجالس النيابية،

ويرى "ثروت بدوي" أنه لا ينبغي أن يترك تقسيم الدوائر في يد السلطة التنفيذية إلا وفقًا ل ضمانات معينة، فقد تستغل السلطة التنفيذية ذلك وسيلة لتمكين أنصارها من الفوز في الانتخابات، بأن تلجأ إلى أسلوب تمزيق الدوائر وتشنيت المناهضين لسياستها في دوائر مختلفة يصبحون فيها أقلية وبالتالي ينعدم أثرهم.

ويحسن ألا يكون تقسيم الدوائر الانتخابية إلى دوائر صغيرة جدًا، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدد النواب في البرلمان، إلى درجة تبعث على ارتباك العمل البرلماني وإضاعة الوقت في مناقشات طويلة، وعلى العكس أنه لا يصح أن تكون الدوائر كبيرة بصورة تهبط بعدد أعضاء البرلمان إلى حد لا يكون فيه البرلمان ممثلًا للأمة تمثيلًا صحيحًا ومعبرًا عن الاتجاهات المختلفة فيها، فضلًا عن أن الناخبين يعجزون عن معرفة نوابهم إذا كانت الدوائر كبيرة، وبالتالي لا يكون اختيارهم مبنياً على أساس سليم (أحمد، ٢٠٠٤: ٢٢٩).

ب- **إعداد الجداول الانتخابية:** إن الجداول الانتخابية هي أحد المعايير

الأساسية التي تتحكم في قياس مدى المشاركة السياسية للمواطنين في عملية الانتخاب في النظم السياسية، وذلك ضمن أمور أخرى ترتبط بضمانات نزاهة الانتخابات، والمرشحين من الأحزاب، والقوى السياسية، ونسبة من أدلوا بأصواتهم... إلخ، لذلك فإن الوصول إلى قوائم انتخابية تتسم بالنقاء والشمول، هو أمر الهدف منه دعم المشاركة في النظم السياسية، إذ إنه كثيرًا ما تنحدر نسبة المشاركة الانتخابية بسبب عدم تمكين المواطنين المؤهلين للانتخاب من الإدلاء بأصواتهم يوم الانتخاب، بالرغم من نزاهة العملية الانتخابية برمتها، وذلك بعدم وجود أسمائهم ضمن القوائم الانتخابية (ربيع، ٢٠٠١: ١٦٩).

وتقوم بتحرير هذه القوائم لجان خاصة يحددها القانون، وتتولى إدراج أسماء الأشخاص الذين توافرت فيهم الصفات المطلوبة لممارسة الحقوق الانتخابية في القرية أو المدينة المقيمين فيها، وتقوم هذه اللجان بمراجعة هذه القوائم بصفة دورية للتحقق من استمرار تمتع المقيدين فيها بالصفات التي حددها القانون، ولإضافة أسماء الأشخاص الذين توافرت لديهم تلك الصفات، ولحذف أسماء المتوفين والذين فقدوا شرطاً من الشروط المطلوبة (أحمد، ٢٠٠٤: ٢٢٦).

وتأتى أهمية القيد في الجداول الانتخابية في أن قيد المواطن في جداول الانتخاب يعنى أن له حق الانتخاب، فليس لفرد لم يقيد اسمه بالجدول، مباشرة هذا الحق، حتى ولو كان مستوفياً لكافة الشروط المقررة للتمتع بهذا الحق، ذلك أن القيد بالجدول وإن كان غير منشئ للحق الانتخابي، إلا أنه يعد شرطاً ضرورياً لمباشرة هذا الحق، وقد يؤدي عدم القيد إلى حرمان صاحب الحق في استعماله (سليمان، ٢٠٠١: ١٩٤).

وتتسم القائمة أو الجدول الانتخابي بالدوام، بمعنى أنه يجب في كل لحظة أن تكون هناك قائمة أو جدول انتخابي يمكن استخدامه عند الحاجة، والمبدأ المستقر هو أن الجدول الانتخابي يتم مراجعته كل عام، ويجرى تطبيق هذا المبدأ بمراجعة الجداول في كل المستويات سنوياً بحيث يدخل فيها من بلغوا سن الرشد السياسي

خلال السنة، بينما تذهب بعض الدول إلى مراجعة الجداول الانتخابية قبل إجراء عمليات الانتخابات المهمة، وتعتبر مراجعة الجداول الانتخابية عملية شائكة وتثير مضايقات كبيرة للإدارة (شرقاوي، وناصف، ١٩٩٤، ٢٨٢).

وتتأثر عملية إعداد الجداول الانتخابية بالعديد من العوامل، حيث يؤثر المناخ الاجتماعي داخل النظام السياسي على القوائم الانتخابية خاصة، وحق الانتخاب عامة، وفي هذا الصدد يشار إلى أن أحد معوقات القوائم الانتخابية في البلدان النامية، يرجع إلى مناخ الأمية التعليمية، وكذلك الوضع المتدني للمرأة، والدور المحدود الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية، في مجال التنشئة السياسية، وكافة هذه الأمور تؤثر سلبًا على الأطراف المرتبطة بالقوائم الانتخابية.

كما يؤثر المناخ السياسي على إعداد القوائم الانتخابية، وذلك في أكثر من زاوية، فبداية تتباين القوائم وفق النظام الانتخابي، من حيث كونه انتخاباً مباشراً يعتمد على الاقتراع العام، أم انتخاباً غير مباشر يعتمد على المندوبين أو المجمعات الانتخابية The Electoral Colleges، إضافة إلى ذلك، تتوقف القوائم على صيغة النظام السياسي من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً يأخذ بالتعدد الحزبي ويزيد من دور مؤسسات المجتمع في حكم الدولة، أم شمولياً يقيد من وجود الأحزاب السياسية ويزيد من قوة الدولة على حساب المجتمع، أم سلطوياً يعتمد على حكم الفرد، وتصبح فيه العملية الانتخابية – إن وجدت – شكلية ومسرحية إلى حدّ كبير (ربيع، ٢٠٠١: ١٧٠).

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي للكشف عن رؤية عينة الدراسة لواقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣، ومعوقاتها، وسبل تعزيز هذا الواقع.

عينة الدراسة:

اقتصرت الدراسة على عينة بلغت (٧٨٤) مواطناً كويتيًّا بأسلوب العينة العشوائية، حيث تم إعداد رابط إلكتروني للاستبانة وتوزيعه على أكثر من مجموعة من المجموعات الإلكترونية التي يشترك بها المواطنون، وتم تجميع الاستجابات المكتملة وتوزيعها وفق متغيرات (الجنس-المستوى التعليمي- الدائرة الانتخابية- العمر- المستوى الاقتصادي- الحالة الاجتماعية)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١): توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموجرافية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	١٤٤
	إناث	٦٤٠
المستوى التعليمي	تعليم متوسط	١٣
	تعليم عالٍ	١٧٨
	دراسات عليا	٥٩٣
الدائرة الانتخابية	الأولى	٦٩
	الثانية	٩٥
	الثالثة	٥٤
	الرابعة	٣٠٤
	الخامسة	٢٦٢
العمر	من ٢١ إلى ٣٠	٥٦١
	من ٣١ إلى ٤٠	١١٥
	٤٠ فما فوق	١٠٨
	مرتفع أكثر من ١٥٠٠ دينار	١٦٠
		٢٠,٤

٧٥,٣	٥٩٠	متوسط من ٨٠٠ إلى ١٥٠٠ دينار	المستوى الاقتصادي
٤,٣	٣٤	منخفض أقل من ٨٠٠ دينار	
٥٢,٠	٤٠٨	عزب	الحالة الاجتماعية
٤٣,٢	٣٣٩	متزوج	
٤,٧	٣٧	أرمل/ مطلق	
١٠٠	٧٨٤	المجموع	

يتضح من الجدول السابق - أيضاً - تنوع خصائص عينة الدراسة؛ حيث بلغت نسبة الذكور ٨١,٦٪ بينما بلغت نسبة الإناث ١٨,٤٪. أيضاً بلغت نسبة أفراد العينة من الحاصلين على تعليم عالٍ ٧٥,٦٪، في حين بلغت نسبة أفراد العينة من الحاصلين على تعليم متوسط ٢٢,٧٪، بينما تأتي فئة الأميين في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة (١,٧٪).

وبالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب الدائرة الانتخابية تأتي الدائرة الرابعة في المرتبة الأولى كأعلى نسبة يليها الدائرة الخامسة، ثم الدائرة الثانية والأولى والرابعة، حيث بلغت النسب على الترتيب (٣٨,٨٪)، (٣٣,٤٪)، (١٢,١٪)، (٨,٨٪)، (٦,٩٪).

أيضاً بلغت نسبة أفراد العينة من ذوي العمر من ٢١ إلى ٣٠ (٧١,٦٪)، في حين بلغت نسبة أفراد العينة من الذين بلغت عمرهم من ٣١ إلى ٤٠ (١٤,٧٪)، بينما تأتي فئة ذوي العمر ٤٠ فما فوق في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة (١٣,٨٪).

وبلغت نسبة أفراد العينة من ذوي المستوى الاقتصادي المتوسط (٧٥,٣٪)، في حين بلغت نسبة أفراد العينة ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع (٢٠,٤٪)، بينما تأتي فئة ذوي المستوى الاقتصادي المنخفض في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة (٤,٣٪).

وبالنسبة للحالة الاجتماعية بلغت نسبة أفراد العينة من العزاب (٥٢٪)، في حين بلغت نسبة أفراد العينة من المتزوجين (٤٣,٢٪)، بينما تأتي فئة الأرمال والمطلقين في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة (٤,٧٪).

أداة الدراسة الميدانية:

استخدمت الدراسة الميدانية الاستبانة بغرض جمع البيانات من عينة الدراسة، ومن ثم قام الباحث بتحكيم تلك الأداة، وكذلك تم التأكد من صلاحية أداة البحث وحساب معاملات الصدق والثبات لها، وقد جاءت النتائج كما يلي:

١- صدق أداة الدراسة:

أ- **الصدق الظاهري:** تم التأكد من صدق الاستبانة الخارجي من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال التخصص؛ وذلك للقيام بتحكيماها بعد أن يطلع هؤلاء المحكمون على عنوان الدراسة، وتساؤلاتها، وأهدافها، فييدي المحكمون آراءهم وملاحظاتهم حول فقرات الاستبانة من حيث مدى ملاءمة الفقرات لموضوع الدراسة، وصدقها في الكشف عن المعلومات المرغوبة للدراسة، وكذلك من حيث ترابط كل فقرة بالمحور الذي تندرج تحته، ومدى وضوح الفقرة، وسلامة صياغتها، واقتراح طرق تحسينها بالإشارة بالحذف والإبقاء، أو التعديل للعبارات، والنظر في تدرج المقياس، ومدى ملاءمته، وغير ذلك مما يراه مناسباً. وبناءً على آراء المحكمين وملاحظاتهم تم التعديل لبعض العبارات، وكذلك تم إضافة وحذف بعض العبارات بحيث أصبحت صالحة للتطبيق في الصورة النهائية.

ب- **الصدق الذاتي:** بعد تحكيم الاستبانة والالتزام بتعديلات السادة المحكمين تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من المواطنين الكويتيين بلغت (١٠٠) مواطن، وبعد تفريغ الاستبانات وتبويبها، تم حساب الاتساق الداخلي للعبارات باستخدام حساب معامل (ارتباط بيرسون) بين درجة كل عبارة وإجمالي المحور التابع له، وجاءت قيم معاملات الارتباط لجميع عبارات الاستبانة مرتبطة ارتباطاً

موجبًا مع كل محور تابع له ما بين متوسط إلى قوي، حيث تراوحت قيم الارتباط بين (٠,٥٧٧ - ٠,٧٩٤)، وجميعها قيم دالة عند مستوى (٠,٠١)، مما يؤكد على الصدق العالي للاستبانة وبنودها.

٢-الثبات: استخدم الباحث في حساب ثبات محاور الاستبانة طريقة معامل ألفا كرونباخ، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢): معامل الثبات لمحاور الاستبانة (ن=١٠٠)

درجة الثبات	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات	المحور
كبيرة	٠,٨٤٣	١٥	المحور الأول: واقع المشاركة السياسية في الانتخابات
كبيرة	٠,٨٠٧	١٥	المحور الثاني: معوقات المشاركة السياسية في الانتخابات
كبيرة	٠,٨٨٢	١٥	المحور الثالث: السبل المقترحة لتعزيز واقع المشاركة السياسية

يتضح من الجدول رقم (٢) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ (الثبات) في محاور الاستبانة كبيرة، حيث بلغت قيمة معامل الثبات على محاور الاستبانة (٠,٨٠٧ - ٠,٨٨٢)، مما يشير إلى ثبات تلك الاستبانة، ويمكن أن يفيد ذلك في تأكيد صلاحية الاستبانة فيما وضعت لقياسه، وإمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الدراسة الحالية، وقد يكون ذلك مؤشرًا جيدًا لتعميم نتائجها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تستهدف القيام بعملية التحليل الوصفي والاستدلالي لعبارات الاستبانة، وهي: معامل ارتباط بيرسون، ومعامل ألفا كرونباخ، والنسب المئوية في حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار مان ويتني Mann-Whitney، واختبار كروسكال واليس (Kruskal-Wallis).

واقع المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ وسبل تعزيزه من وجهة نظر المواطنين

تصحيح الاستبانة: تعطى الاستجابة (مرتفعة جداً) الدرجة (٥)، (مرتفعة) الدرجة (٤)، (متوسطة) الدرجة (٣)، والاستجابة (منخفضة) تعطي الدرجة (٢)، والاستجابة (منخفضة جداً) تعطي الدرجة (١)، وبضرب هذه الدرجات في التكرار المقابل لكل استجابة، وجمعها، وقسمتها على إجمالي أفراد العينة، يعطي ما يسمى بـ (الوسط المرجح)، الذي يعبر عن الوزن النسبي لكل عبارة على حدة. وقد تحدد مستوى الموافقة لدى عينة الدراسة (تقدير طول الفترة التي يمكن من خلالها الحكم على الموافقة من حيث كونها مرتفعة جداً، مرتفعة، أم متوسطة، أم منخفضة، أم منخفضة جداً من خلال العلاقة التالية (جابر، وكاظم، ١٩٨٦: ٩٦):

$$\text{مستوى الموافقة} = \frac{١ - ن}{ن}$$

حيث تشير (ن) إلى عدد الاستجابات وتساوي (٥)، ويوضح الجدول التالي مستوى ومدى موافقة العبارة لدى عينة الدراسة لكل استجابة من استجابات الاستبانة:

جدول رقم (٣): مستوى الموافقة على عبارات الاستبانة لدى عينة الدراسة

المدى	مستوى الموافقة
من ١ وحتى ١,٨	منخفضة جداً
من ١,٨١ وحتى ٢,٦	منخفضة
من ٢,٦١ وحتى ٣,٤	متوسطة
من ٣,٤١ وحتى ٤,٢	مرتفعة
من ٤,٢١ وحتى ٥	مرتفعة جداً

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

الإجابة عن السؤال الأول: ما واقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس

الأمة الكويتي ٢٠٢٣؟

للإجابة عن السؤال السابق قام الباحث بحساب الأوزان النسبية والانحرافات المعيارية كما بالجدول التالي:

جدول رقم (٤): الوزن النسبي والرتبة ومستوى واقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣

م	العبارة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الموافقة
١	شاركت برأيي في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٣,٧٨٠٦	١,٢٥٨٦	١	مرتفعة
٦	حرصت على متابعة مجريات وأحداث انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٣,٧٦٥٣	١,٢١٧٦	٢	مرتفعة
٢	دعوت أهلي للمشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٣,٧٣٩٨	١,٢٤٥٦	٣	مرتفعة
٣	شجعت أصدقائي للمشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٣,٧١١٧	١,٢٢٧٠	٤	مرتفعة
١٣	أسهمت في تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة لدى البعض عن انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٣,٣٨٩٠	١,٣٤٠٢	٥	متوسطة
٩	أسهمت في التوعية بأهمية المشاركة في انتخابات مجلس الأمة ٢٠٢٣ للعديد من أبناء الوطن	٣,٣٥٣٣	١,٣٤٣٤	٦	متوسطة
١٢	حرصت على توعية غيري بضوابط وآليات المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٣,٣٢٥٣	١,٣٢٢٨	٧	متوسطة
٤	أسهمت في الدعاية الانتخابية لبعض مرشحي انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٣,٢٦٦٦	١,٣٦٩٨	٨	متوسطة
١٤	حرصت على رصد السلبيات التي تضمنتها انتخابات مجلس الأمة الكويتي	٣,٢١٦٨	١,٣٤٧٢	٩	متوسطة
١١	أسهمت في نقل خبرتي عن المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ للآخرين	٣,١٦٩٦	١,٣٦٥٧	١٠	متوسطة

واقع المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ وسبل تعزيزه من وجهة نظر المواطنين

١٥	وضعت بعض المقترحات لتعزيز المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي	٣,١٥٣١	١,٣٢٠٦	١١	متوسطة
٨	حضرت العديد من المؤتمرات الدعائية لانتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٣,١٠٧١	١,٣٦٠٤	١٢	متوسطة
١٠	شاركت في إرشاد الناخبين للمقار الانتخابية التي ينتمون لها بانتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٢,٩٩٢٣	١,٣٦٥٥	١٣	متوسطة
٥	شاركت في تصميم البرنامج الانتخابي لبعض مرشحي انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٢,٩١٥٨	١,٣٧٠٤	١٤	متوسطة
٧	شاركت في تنظيم انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٢,٨٩٩٢	١,٣٥٦٦	١٥	متوسطة
	المتوسط الكلي لعبارات المحور	٣,٣١٩	٠,٩٤٦		متوسطة

يتضح من الجدول (٤) حسب استجابات أفراد العينة؛ أن المتوسط الكلي لعبارات المحور الأول بلغ (٣,٣١٩) وهي درجة موافقة (متوسطة) وذلك بشكل عام. وعلى مستوى العبارات تراوحت الأوزان النسبية ما بين (٢,٨٩٩٢ - ٣,٧٨٠٦) درجة من أصل (٥) درجات، كما يتضح أن قيم الانحراف المعياري تنحصر بين (١,٣٧٠٤ ، ١,٢١٧٦).

تشير النتيجة السابقة لوجود مستوى متوسط من واقع المشاركة السياسية بانتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣، وهذه نسبة قد تكون غير مرضية بالدرجة المطلوبة، ويمكن عزوها لبعض الاضطرابات المجتمعية التي أعقبت تفشي فيروس كورونا من جهة، بجانب سفر الكثير ممن لهم حق الانتخاب خارج البلاد للتنزه أو الاستثمار ونحو ذلك، إضافة لما سبق غياب التوعية السياسية الملائمة وتعدد التحديات والمعوقات التي واجهت هذه الانتخابات.

ويدعم النتيجة السابقة أنه رغم أهمية الوعي والمشاركة السياسية، إلا أن هناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى ضعف مستواه لدى بعض الشرائح بالمجتمعات العربية، كدراسة أبي حامد (٢٠١٩) التي أشارت إلى تدني مستوى

الوعي السياسي لدى طلبة الجامعة، ودراسة (Alsati, 2017) التي أكدت تدني مستوى الوعي السياسي لدى طلبة الجامعة، ودراسة شقير (٢٠١٥) التي توصلت إلى أن الثقافة السياسية لدى طلبة جامعة الأردن تنسم بالضعف وثقافة الخنوع، ولا يوجد لديهم اطلاعات سياسية على النظام السياسي ومؤسساته.

وفي السياق نفسه أشارت العديد من الدراسات إلى ضعف اهتمام المواطن الكويتي بالمشاركة السياسية داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، وضعف مستوى الوعي السياسي لديهم وعدم اهتمامهم بالشؤون السياسية (العجمي وآخرون، ٢٠١٦، نصار والرويشد، ٢٠٠٥).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Alsati, 2017): التي أشارت إلى تدني مستوى المعرفة بالمؤسسات السياسية والشخصيات والقيادات السياسية، ومستوى متوسط من المعرفة السياسية فيما يتعلق بالاهتمام بالقضايا السياسية والمعرفة السياسية التاريخية والقانونية.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما معوقات المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣؟

للإجابة عن هذا السؤال تم ترتيب عبارات المحور الثاني الخاص بمعوقات المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣، والجدول التالي يوضح ذلك:

واقع المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ وسبل تعزيزه من وجهة نظر المواطنين

جدول رقم (٥): الوزن النسبي والرتبة ومستوى معوقات المشاركة السياسية

في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣

م	العبارة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الموافقة
٦	سيطرة القبيلة على انتخابات مجلس الأمة الكويتي	٣,٧٩٥٩	١,٢٣٦٦	١	مرتفعة
٥	افتقاد المصادقية في فعالية مرشحي انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٣,٧٠١٥	١,٢٠٧٨	٢	مرتفعة
٣	غياب التوازن في توزيع الدوائر الانتخابية بانتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٣,٦٤٩٢	١,٢٥١٦	٣	مرتفعة
١٥	ضعف تكافؤ الفرص بين مرشحي مجلس الأمة الكويتي	٣,٥٨١٦	١,١٨٦٨	٤	مرتفعة
٢	سيطرة المال السياسي على انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٣,٥٥٤٨	١,٢٤٨١	٥	مرتفعة
٤	ضعف البرامج الانتخابية لمرشحي انتخابات مجلس الأمة الكويتي	٣,٤٧٠٧	١,٢٦٣٢	٦	مرتفعة
١١	الاعتقاد بضعف تأثير صوتي الانتخابي في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٣,٤٦٤٣	١,٢٤٩٨	٧	مرتفعة
١٤	غياب الديمقراطية التي تشجع على المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي	٣,٤٣١١	١,٢٧٥٧	٨	مرتفعة
١٣	ضعف الوعي باللوائح والقوانين المنظمة للمشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي	٣,٤١٥٨	١,٢٨٨٧	٩	مرتفعة
١	كثرة التعقيدات الروتينية المتطلبة للمشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٣,٣٤٣١	١,٣١٧٣	١٠	متوسطة
٩	ضيق الوقت المتاح للمشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٣,٣٢٥٣	١,٢٦٩٦	١١	متوسطة
١٢	قلة الدعاية المتطلبة لانتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣	٣,٣٠٢٣	١,٢٩٣١	١٢	متوسطة

متوسطة	١٣	١,٣٢٦٣	٣,٢٧٨١	١٠	تعارض توقيتات المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ مع أوقات العمل الرسمية
متوسطة	١٤	١,٢٩٦٩	٣,٢٢٥٨	٨	ضعف التنظيم لانتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣
متوسطة	١٥	١,٣٠٥٨	٣,١٣٧٨	٧	بُعد المقار الانتخابية عن موطن إقامتي
مرتفعة		٠,٨٧٣	٣,٤٤٥		المتوسط الكلي لعبارات المحور

يتضح من الجدول رقم (٥) حسب استجابات أفراد العينة؛ أن المتوسط الكلي لعبارات المحور الثاني بلغ (٣,٤٤٥) وهي درجة موافقة (مرتفعة) وذلك بشكل عام. وعلى مستوى العبارات تراوحت الأوزان النسبية ما بين (٣,١٣٧٨) - (٣,٧٩٥٩) درجة من أصل (٥) درجات، كما يتضح أن قيم الانحراف المعياري تنحصر بين (١,١٨٦٨، ١,٣٢٦٣).

تشير النتيجة السابقة لوجود مستوى مرتفع من المعوقات التي واجهت المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء أن المدقق في ممارسة المشاركة السياسية يلحظ أنها لا تبدأ من فراغ، وإنما تبدأ من حصاد أو تراكمات التنشئة السياسية للمواطن، ابتداءً من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الطلائع، مروراً إلى مرحلة الشباب ووصولاً إلى مرحلة النضج السياسي، من منطلق أن التنشئة السياسية عملية مستمرة ولا تتوقف عند مرحلة معينة، حيث تستهدف نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل، أو إحداث تغيير جزئي أو كلي في مكونات هذه الثقافة (شعبان، ٢٠١٢: ١٠). وبهذا يرتبط موضوع المشاركة السياسية بموضوع التنشئة السياسية والثقافة السياسية التي تنهل منها هذه التنشئة، فالتنشئة السياسية هي عملية تهيئة وإعداد المواطن حتى يصبح مؤهلاً ليشترك في الحياة السياسية في مجتمعه، وعليه فإن التنشئة السياسية والثقافة السياسية تلعبان دوراً كبيراً في فهم المواطن لحقوقه السياسية، وعلى رأسها حقه في المشاركة في اتخاذ القرار السياسي، فالتنشئة تخلق المواطن السياسي نظرياً والمشاركة تؤكد وجوده عملياً (الصلوي، ٢٠٠٧: ٢١). وهذا ما

واقع المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ وسبل تعزيزه من وجهة نظر المواطنين

يفتقده الكثير ممن لهم حق الانتخاب.

الإجابة عن السؤال الثالث: ما السبل المقترحة لتعزيز واقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣؟

للإجابة عن هذا السؤال تم ترتيب عبارات المحور الثالث الخاص بالسبل المقترحة لتعزيز واقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٦): الوزن النسبي والرتبة ومستوى السبل المقترحة لتعزيز واقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣

م	العبارة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الموافقة
١٥	تخصيص لجان محايدة للإشراف على انتخابات مجلس الأمة الكويتي	٣,٨٢٧٨	١,١٦٤٥	١	مرتفعة
١	تخصيص مساحة إعلامية كافية للتوعية بمتطلبات المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي	٣,٧٦١٥	١,١٥٨٢	٢	مرتفعة
١٢	تخصيص مساحة كافية للشباب للدخول في مجلس الأمة الكويتي	٣,٧٥٠٠	١,١٧٢٨	٣	مرتفعة
١٤	وضع ضوابط ومعايير منطقية تضمن تمثيل كافة أطراف المجتمع في مجلس الأمة الكويتي	٣,٧٥٠٠	١,١٦٦٣	٤	مرتفعة
٨	وضع قوانين صارمة للحد من سيطرة المال السياسي على انتخابات مجلس الأمة الكويتي	٣,٧٤٧٤	١,١٩٨١	٥	مرتفعة
٩	تبسيط الإجراءات المتطلبة للمشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي بما لا يتعارض مع اللوائح والقوانين المنظمة	٣,٧٣٨٥	١,١٤٢١	٦	مرتفعة
١٠	تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع مرشحي مجلس الأمة الكويتي	٣,٧٣٨٥	١,١٤٥٥	٧	مرتفعة
٧	زيادة عدد الدوائر الانتخابية بحيث تغطي كل المناطق	٣,٦٩٩٠	١,١٩٤٤	٨	مرتفعة

١١	تفعيل الشفافية في كل ما يتعلق بانتخابات مجلس الأمة الكويتي	٣,٦٨٣٧	١,١٦٤٤	٩	مرتفعة
٢	توضيح المعايير المناسبة لاختيار مرشحي مجلس الأمة الكويتي بعيداً عن العصبية والقبلية	٣,٦٧٧٣	١,١٦٤٣	١٠	مرتفعة
٤	تخصيص مساحة إعلامية كافية لكل مرشح بانتخابات مجلس الأمة لشرح وتوضيح برنامجه الانتخابي	٣,٦٦٩٦	١,٢٠٩٥	١١	مرتفعة
٦	تخصيص وقت مناسب لإجراء انتخابات مجلس الأمة الكويتي	٣,٦٦٩٦	١,٢٣٠٤	١٢	مرتفعة
٣	التواصل المستمر لمرشحي مجلس الأمة الكويتي مع أبناء المجتمع في مختلف الأوقات	٣,٦٦٨٤	١,٢١٩١	١٣	مرتفعة
١٣	تخصيص مساحة مناسبة للمرأة للدخول في مجلس الأمة الكويتي	٣,٦٢٥٠	١,٢٠٦٥	١٤	مرتفعة
٥	وضع معايير دقيقة لمحاسبة مرشحي مجلس الأمة الكويتي وفق برامجهم الانتخابية	٣,٦١٧٣	١,٢٣٤٥	١٥	مرتفعة
	المتوسط الكلي لعبارات المحور	٣,٧٠٨	٠,٨٦٩		مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (٦) حسب استجابات أفراد العينة؛ أن المتوسط الكلي لعبارات المحور الثالث بلغ (٣,٧٠٨) وهي درجة موافقة (مرتفعة) وذلك بشكل عام. وعلى مستوى العبارات تراوحت الأوزان النسبية ما بين (٣,٦١٧٣) – (٣,٨٢٧٨) درجة من أصل (٥) درجات، كما يتضح أن قيم الانحراف المعياري تتحصر بين (١,١٤٢١، ١,٢٣٤٥).

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء تنوع وشمول السبل المقترحة، بجانب مراعاتها لجميع أبعاد وجوانب عملية المشاركة السياسية.

كما أنه تم مراعاة عامل الثقة في هذه السبل المقترحة باعتبارها العنصر الرئيس للعلاقات داخل المجتمع، فأشكال التفاعل عنده تمثل حلقات الوصل بين قطاعات المجتمع المختلفة التي لولاها – وفقاً لوصفه – يفقد المجتمع تكامله ويبقى كلٌّ في مكانه، ولم تعد المشاركة ذات أهمية لديه لفقدانه الثقة في آليات المشاركة ومخرجاتها.

واقع المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ وسبل تعزيزه من وجهة نظر المواطنين

الإجابة عن السؤال الرابع: ما مدى تأثير متغيرات (الجنس-المستوى التعليمي- الدائرة الانتخابية- العمر- المستوى الاقتصادي- الحالة الاجتماعية) في رؤية عينة الدراسة لواقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣، ومعوقاتها، وسبل تعزيز هذا الواقع؟

أولاً: النتائج الخاصة بالفروق بين استجابات أفراد العينة بحسب متغير الجنس:

قام الباحث بحساب الفروق بين متوسطات رتب درجات المجموعتين الذكور والإناث في الموافقة على محاور الاستبانة الثلاثة باستخدام اختبار مان ويتني Mann-Whitney لتحديد الفروق بين المجموعتين كما في الجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧): نتائج اختبار مان ويتني لدلالة الفروق بين متوسطات رتب درجات أفراد مجموعة الذكور ومتوسطات رتب درجات أفراد مجموعة الإناث حول محاور الاستبانة الثلاثة باختلاف متغير الجنس (ن=٧٨٤)

المحور	الجنس	ن	المتوسط	متوسط الرتب	مجموع الرتب	U قيمة	Z قيمة	مستوى الدلالة
المحور الأول: واقع المشاركة السياسية في الانتخابات	ذكور	١٤٤	٥٢,١٠٤	٤٣٤,٤٠	٦٢٥٥٣	٤٠٠٤٧-٢,٤٥٨	٠,٠١٤ دالة	
	إناث	٦٤٠	٤٩,٢٦	٣٨٣,٠٧	٢٤٥١٦٧			
المحور الثاني: معوقات المشاركة السياسية في الانتخابات	ذكور	١٤٤	٥١,٥٤	٣٩٢,١٢	٥٦٤٦٥	٤٦٠٢٥-٠,٠٢٢	٠,٩٨٢ غير دالة	
	إناث	٦٤٠	٥١,٧٠٨	٣٩٢,٥٩	٢٥١٢٥٥			
المحور الثالث: السبل المقترحة لتعزيز واقع المشاركة السياسية	ذكور	١٤٤	٥٥,٢١	٣٨٥,٣٦	٥٥٤٩٢	٤٥٠٥٢-٠,٤١٩	٠,٦٧٥ غير دالة	
	إناث	٦٤٠	٥٥,٧٢	٣٩٤,١١	٢٥٢٢٢٨			

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين متوسطات رتب درجات أفراد مجموعة المواطنين الذكور ومتوسطات رتب درجات أفراد مجموعة المواطنين الإناث على الموافقة على واقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣، حيث بلغت قيمة z للمحور (-٢,٤٥٨).

بينما يتضح من نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين متوسطات رتب درجات أفراد مجموعة المواطنين الذكور ومتوسطات رتب درجات أفراد مجموعة المواطنين الإناث على الموافقة على معوقات المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣، والسبل المقترحة لتعزيز واقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي، حيث بلغت قيمة z للمحورين على التوالي، (-٠,٠٢٢)، (-٠,٤١٩).

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء تشابه الظروف والواقع المجتمعي والمناخ المحيط بالعملية الانتخابية والمشاركة فيها دون تفريق بين ذكور وإناث، بالإضافة لوحدة القوانين واللوائح المنظمة للمشاركة في العملية الانتخابية دون تفريق بين ذكور أو إناث.

ثانياً: النتائج الخاصة بالفروق بين استجابات أفراد العينة بحسب متغير المستوى التعليمي:

ولدراسة الفروق بين أفراد العينة حول محاور الاستبانة الثلاثة حسب متغير المستوى التعليمي؛ تم استخدام اختبار كروسكال واليس (Kruskall-Wallis)، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٨): نتائج اختبار كروسكال واليس (Kruskall-Wallis) للفروق حول محاور الاستبانة الثلاثة باختلاف متغير المستوى التعليمي (ن=٧٨٤)

المحور	المستوى التعليمي	ن	المتوسط	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المحور الأول: واقع المشاركة السياسية في الانتخابات	دراسات عليا	١٣	٥٩,٨٤٦	٥٤٢,٦٢	١٤,٢٣٤	٢	٠,٠٠١ دالة
	تعليم عال	١٧٨	٥٢,٣٢٠	٤٣٣,١٥			
	تعليم متوسط	٥٩٣	٤٨,٨٠٤	٣٧٧,٠١			
المحور الثاني: معوقات المشاركة السياسية في الانتخابات	دراسات عليا	١٣	٦٦,٢٣١	٦٢٨,٣٥	٢٨,١١٨	٢	٠,٠٠٠١ دالة
	تعليم عال	١٧٨	٥٤,٥٥٦	٤٤٣,٦٩			
	تعليم متوسط	٥٩٣	٥٠,٤٩٤	٣٧١,٩٧			
المحور الثالث: السبل المقترحة لتعزيز واقع المشاركة السياسية	دراسات عليا	١٣	٦٥,٧٦٩	٥٧٣,٢٣	٨,٧١٧	٢	٠,٠١٣ دالة
	تعليم عال	١٧٨	٥٤,٧٢٥	٣٨١,٦٥			
	تعليم متوسط	٥٩٣	٥٥,٦٧١	٣٩١,٧٩			

يتضح من خلال الجدول رقم (٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رتب متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من المواطنين الكويتيين حسب المستوى التعليمي (تعليم متوسط- تعليم عالٍ/ دراسات عليا) في الاستجابة على محاور الاستبانة الثلاثة والخاصة بواقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣، ومعوقاتها، وسبل تعزيز هذا الواقع، حيث بلغت قيمة مربع كاي للمحاور الثلاثة على الترتيب (١٤,٢٣٤)، (٢٨,١١٨)، (٨,٧١٧) عند درجة حرية = ٢ وجميعها قيم دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١)، وجاءت الفروق لصالح ذوي التعليم العالي.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء عامل الخبرة والقراءة المتأنية حول المشاركة السياسية من جانب ذوي الدراسات العليا، بجانب ما أتاحت له الدراسات العليا من اكتساب العديد من المعارف والخبرات المتعلقة بالمشاركة السياسية، إضافة لما أتيت لهم من فرص الاحتكاك المباشر بذوي الخبرة من أعضاء هيئة التدريس والكادر التعليمي، مما أكسبهم العديد من الخبرات في هذا المجال، ولذا جاءت الفروق في صالحهم مقارنة بمن هم أقل منهم في المستوى التعليمي.

ثالثاً: النتائج الخاصة بالفروق بين استجابات أفراد العينة بحسب متغير الدائرة الانتخابية:

ولدراسة الفروق بين أفراد العينة حول محاور الاستبانة الثلاثة حسب متغير الدائرة الانتخابية؛ تم استخدام اختبار كروسكال واليس (Kruskall-Wallis)، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٩): نتائج اختبار كروسكال واليس (Kruskall-Wallis) للفروق حول محاور الاستبانة الثلاثة باختلاف متغير الدائرة الانتخابية (ن=٧٨٤)

المحور	الدائرة الانتخابية	ن	المتوسط	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المحور الأول: واقع المشاركة السياسية في الانتخابات	الأولى	٦٩	٥٠,٧١٠	٤١٢,٢٨	٣,٨١	٤	٠,٤٣٢ غير دالة
	الثانية	٩٥	٥٠,١١٦	٣٩٧,٢٤			
	الثالثة	٥٤	٥٢,٩٢٦	٤٤١,٦٥			
	الرابعة	٣٠٤	٤٩,٥٢٦	٣٨٥,٤٠			
	الخامسة	٢٦٢	٤٩,٠٧٦	٣٨٣,٦٩			
المحور الثاني: معوقات المشاركة السياسية في الانتخابات	الأولى	٦٩	٥١,٣٧٧	٣٩٦,٣٦	٠,٩١٩	٤	٠,٩٢٢ غير دالة
	الثانية	٩٥	٥٢,٤٥٣	٤٠٥,٤٢			
	الثالثة	٥٤	٥٠,٣٨٩	٣٧٠,٩٢			
	الرابعة	٣٠٤	٥١,٦٦٤	٣٨٩,٢٠			
	الخامسة	٢٦٢	٥١,٧٥٦	٣٩٥,٠٧			
المحور الثالث: السبل المقترحة لتعزيز واقع المشاركة السياسية	الأولى	٦٩	٥٥,١٥٩	٣٩٤,٠٦	١,٢٤٢	٤	٠,٨٧١ غير دالة
	الثانية	٩٥	٥٤,٨٣٢	٣٧٢,٠٨			
	الثالثة	٥٤	٥٤,٧٧٨	٣٨١,٤٢			
	الرابعة	٣٠٤	٥٥,٧٤٣	٣٩٣,٦٠			
	الخامسة	٢٦٢	٥٦,٠٦٩	٤٠٠,٥٠			

يتضح من خلال الجدول رقم (٩) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رتب متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من المواطنين الكويتيين حسب الدائرة الانتخابية (الأولى- الثانية- الثالثة- الرابعة- الخامسة) في الاستجابة على محاور الاستبانة الثلاثة والخاصة بواقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣، ومعوقاتها، وسبل تعزيز هذا الواقع، حيث بلغت قيمة مربع كاي للمحاور الثلاثة على الترتيب (٣,٨١)، (٠,٩١٩)، (١,٢٤٢) وجميعها قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) وذلك عند ٤ درجات حرية.

واقع المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ وسبل تعزيزه من وجهة نظر المواطنين

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء وحدة القوانين واللوائح المنظمة للعمل الانتخابية في جميع الدوائر، وتشابه الظروف والمناخ المحيط بالعملية الانتخابية في جميع الدوائر، بجانب تشابه البرامج الانتخابية في هذه الدوائر، يضاف لما سبق تشابه الثقافة والمعرفة السياسية لدى الجمهور المشارك في العملية الانتخابية.

كما يمكن تفسير النتيجة السابقة في ضوء تشابه البنية السكانية في الدوائر الانتخابية.

رابعاً: النتائج الخاصة بالفروق بين استجابات أفراد العينة بحسب متغير العمر:

ولدراسة الفروق بين أفراد العينة حول محاور الاستبانة الثلاثة حسب متغير العمر؛ تم استخدام اختبار كروسكال واليس (Kruskall-Wallis)، وذلك على النحو التالي:

جدول (١٠): نتائج اختبار كروسكال واليس (Kruskall-Wallis) للفروق

حول محاور الاستبانة الثلاثة باختلاف متغير العمر (ن=٧٨٤)

المحور	العمر	ن	المتوسط	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المحور الأول: واقع المشاركة السياسية في الانتخابات	من ٢١ إلى ٣٠	٥٦١	٥٠,١٠٢	٣٩٧,٧٢	٨,٦٥٦	٢	٠,٠١٣ دالة
	من ٣١ إلى ٤٠	١١٥	٥١,٥٣٠	٤١٩,٩٠			
	٤٠ فما فوق	١٠٨	٤٦,٢٨٧	٣٣٦,٢٣			
المحور الثاني: معوقات المشاركة السياسية في الانتخابات	من ٢١ إلى ٣٠	٥٦١	٥٢,٠٤٣	٣٩٧,٩٥	١,١٥	٢	٠,٥٦٣ غير دالة
	من ٣١ إلى ٤٠	١١٥	٥٠,٧٧٤	٣٧٩,٧٢			
	٤٠ فما فوق	١٠٨	٥٠,٧٤١	٣٧٧,٧٨			
المحور الثالث: السبل المقترحة لتعزيز واقع المشاركة السياسية	من ٢١ إلى ٣٠	٥٦١	٥٦,٤٣١	٤٠٥,٧٠	٦,٩٦٥	٢	٠,٠٣١ دالة
	من ٣١ إلى ٤٠	١١٥	٥٤,٠٢٦	٣٦٦,٥٠			
	٤٠ فما فوق	١٠٨	٥٣,١٣٠	٣٥١,٦٠			

يتضح من خلال الجدول رقم (١٠) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رتب متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من المواطنين الكويتيين حسب العمر (من ٢١ إلى ٣٠- من ٣١ إلى ٤٠- ٤٠ فما فوق) في الاستجابة على المحورين الأول والثالث، والخاصة بواقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣، وسبل تعزيز هذا الواقع، حيث بلغت قيمة مربع كاي للمحورين على الترتيب (٨,٦٥٦)، (٦,٩٦٥)، وهما قيمتان دالتان إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) و ٢ درجة حرية، وجاءت الفروق لصالح فئة ذوي الأعمار من ٣١ إلى ٤٠ في الاستجابة على المحور الأول، بينما جاءت الفروق لصالح فئة ذوي الأعمار من ٢١ إلى ٣٠ في الاستجابة على المحور الثالث.

ويمكن عزو النتيجة السابقة لكون واقع المشاركة في الانتخابات، ربما يكون أوضح للفئة العمرية من (٣١ إلى ٤٠) سنة باعتبارهم في أواخر مرحلة الشباب ويمتلكون من النضج ما يؤهلهم لرؤية واقع المشاركة السياسية سواء من واقع خبرتهم السياسية أو من واقعهم ما يشاهدونه في الواقع أثناء هذه العملية.

أما فيما يتعلق برؤية السبل المقترحة فقد جاءت الفروق في صالح من هم في سن (٢١ إلى ٣٠)، وهو ما يمكن عزوه لكون هذه الفئة في بداية مراحلها للمشاركة السياسية بشكل فعلي ولذا فهم لديهم رؤيتهم الخاصة بالمستقبل الخاص بالمشاركة السياسية والسبل التي يمكن أن تسهم في تعزيزه، ولذا جاءت الفروق في صالحهم مقارنة بغيرهم من الفئات العمرية.

بينما يتضح من خلال الجدول رقم (١٠) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رتب متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من المواطنين الكويتيين حسب العمر في الاستجابة على المحور الثاني.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء أن القوانين واحدة واللوائح المنظمة للعملية الانتخابية واحدة، وكذلك المناخ المحيط بالعملية الانتخابية واحدة، وبالتالي المعوقات التي تواجهها واحدة ومتشابهة لا تختلف اختلافات جوهرية باختلاف

المراحل العمرية المختلفة.

خامساً: النتائج الخاصة بالفروق بين استجابات أفراد العينة بحسب متغير المستوى الاقتصادي:

ولدراسة الفروق بين أفراد العينة حول محاور الاستبانة الثلاثة حسب متغير المستوى الاقتصادي؛ تم استخدام اختبار كروسكال واليس (Kruskall-Wallis)، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١١): نتائج اختبار كروسكال واليس (Kruskall-Wallis)

للفروق حول محاور الاستبانة الثلاثة باختلاف متغير المستوى الاقتصادي

(ن=٧٨٤)

المحور	المستوى الاقتصادي	ن	المتوسط	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المحور الأول: واقع المشاركة السياسية في الانتخابات	مرتفع	١٦٠	٥٥,٢٣١	٤٨٠,٤٦	٣١,٨٣٤	٢	٠,٠٠٠١ دالة
	متوسط	٥٩٠	٤٨,٢٥٩	٣٦٧,٣٠			
	منخفض	٣٤	٥٠,٦٤٧	٤١٥,٩٦			
المحور الثاني: معوقات المشاركة السياسية في الانتخابات	مرتفع	١٦٠	٥٣,٦٦٣	٤٢٥,٢٣	١٣,٥٢٥	٢	٠,٠٠٠١ دالة
	متوسط	٥٩٠	٥٠,٧٩٠	٣٧٧,٤٧			
	منخفض	٣٤	٥٧,٧٣٥	٤٩٩,٢٩			
المحور الثالث: السبل المقترحة لتعزيز واقع المشاركة السياسية	مرتفع	١٦٠	٥٨,٢٧٥	٤٣٧,١٩	١١,١٣٠	٢	٠,٠٠٠٤ دالة
	متوسط	٥٩٠	٥٤,٧٣٩	٣٧٧,١٠			
	منخفض	٣٤	٥٨,٥٠٠	٤٤٩,٣٤			

يتضح من خلال الجدول رقم (١١) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رتب متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من المواطنين الكويتيين حسب المستوى الاقتصادي (مرتفع- متوسط- منخفض) في الاستجابة على محاور الاستبانة الثلاثة والخاصة بواقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣، ومعوقاتها، وسبل تعزيز هذا الواقع، حيث بلغت قيمة مربع كاي للمحاور الثلاثة

على الترتيب (٣١,٨٣٤)، (١٣,٥٢٥)، (١١,١٣) وجميعها قيم دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) ودرجتي حرية، وجاءت الفروق لصالح مرتفعي المستوى الاقتصادي في المحور الأول، ولصالح منخفضي المستوى الاقتصادي في المحورين الثاني والثالث، وربما يعزى ذلك لكون مرتفعي المستوى الاقتصادي ينظرون لما حققته المشاركة من نتائج إيجابية أسهمت في رفع مستواهم الاقتصادي، بينما منخفضو الدخل - نظراً لظروفهم الاقتصادية المنخفضة- فإن المعوقات ظهرت بشكل أكبر لديهم وكذلك مقترحات وسبل التعزيز.

سادساً: النتائج الخاصة بالفروق بين استجابات أفراد العينة بحسب متغير الحالة الاجتماعية:

ولدراسة الفروق بين أفراد العينة حول محاور الاستبانة الثلاثة حسب متغير الحالة الاجتماعية؛ تم استخدام اختبار كروسكال واليس (Kruskall-Wallis)، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١٢): نتائج اختبار كروسكال واليس (Kruskall-Wallis)

للفروق حول محاور الاستبانة الثلاثة باختلاف متغير الحالة الاجتماعية

(ن=٧٨٤)

المحور	الحالة الاجتماعية	ن	المتوسط	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المحور الأول: واقع المشاركة السياسية في الانتخابات	عزب	٤٠٨	٥١,٨٣١	٤٢٥,٤٩	٢١,٢٥٢	٢	٠,٠٠٠١ دالة
	متزوج	٣٣٩	٤٧,٩٩١	٣٦٣,٥٩			
	أرمل/ مطلق	٣٧	٤٣,٦٧٦	٢٩٣,٦١			
المحور الثاني: معوقات المشاركة السياسية في الانتخابات	عزب	٤٠٨	٥٣,١٢٥	٤١٤,٥٧	٨,٣٧٢	٢	٠,٠١٥ دالة
	متزوج	٣٣٩	٥٠,٢٠٦	٣٧٠,٥٧			
	أرمل/ مطلق	٣٧	٤٩,١٨٩	٣٥٠,٠١			
المحور الثالث: السبل المقترحة لتعزيز واقع المشاركة السياسية	عزب	٤٠٨	٥٧,٧٩٩	٤٢٩,١٣	٢٢,٣٢٢	٢	٠,٠٠٠١ دالة
	متزوج	٣٣٩	٥٣,٣٥٧	٣٥٢,٨٧			
	أرمل/ مطلق	٣٧	٥٢,٤٠٥	٣٥١,٦٦			

يتضح من خلال الجدول (١٢) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رتب متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من المواطنين الكويتيين حسب الحالة الاجتماعية (عزب- متزوج- أرمل/ مطلق) في الاستجابة على محاور الاستبانة الثلاثة، والخاصة بواقع المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣، ومعوقاتها، وسبل تعزيز هذا الواقع، حيث بلغت قيمة مربع كاي للمحاور الثلاثة على الترتيب (٢١,٢٥٢)، (٨,٣٧٢)، (٢٢,٣٢٢) وجميعها قيم دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١)، وجاءت الفروق لصالح العزاب.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء أن العزاب لديهم من الوقت ما يؤهلهم للمشاركة السياسية والقراءة حولها وتعميق ثقافتهم السياسية بشكل مكثف مقارنة بالمتزوجين أو المطلقين والأرامل الذين لديهم ما يشغلهم عن هذا الأمر مقارنة بالعزاب.

يضاف لما سبق أن العزاب غالبًا أصغر سنًا، ولديهم مستقبل يسعون للمشاركة في بنائه والإعداد له عن طريق المشاركة السياسية وتوعية أنفسهم حولها، ولذا جاءت الفروق في صالحهم.

توصيات الدراسة:

١. تكثيف الحملات الإعلامية للتوعية السياسية وتعميق الوعي السياسي لدى المواطنين الكويتيين.
٢. تكثيف دور المسجد في التوعية بالمشاركة السياسية الفعالة في الاستحقاقات الانتخابية المتعددة.
٣. تضمين المناهج الدراسية الجامعية ما يسهم في تعميق الوعي السياسي لدى الطلاب.
٤. عقد العديد من الندوات والمؤتمرات الجماهيرية للتوعية بأهمية المشاركة السياسية.

٥. العمل على بناء جسور من الثقة بين جميع المواطنين والجهات الانتخابية لضمان مزيد من المشاركة في الانتخابات المستقبلية.

٦. العمل على علاج الممارسات السلبية في العملية الانتخابية ك شراء الأصوات ونحو ذلك.

٧. إعادة النظر في بعض اللوائح والقوانين المنظمة للعملية الانتخابية بما يضمن مزيداً من الشفافية وتكافؤ الفرص.

مقترحات للدراسة:

١. استراتيجية مقترحة لتعزيز المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي في ضوء خبرات بعض الدول.

٢. دور المناهج الدراسية في تعزيز الوعي السياسي لدى طلاب جامعة الكويت من وجهة نظرهم في ضوء بعض المتغيرات.

٣. دور الأسرة الكويتية في التوعية السياسية لدى أبنائها وسبل تعميقه "دراسة ميدانية".

٤. دور الأنشطة الطلابية في تعميق الوعي السياسي لدى طلاب جامعة الكويت وسبل تعميقه من وجهة نظرهم في ضوء بعض المتغيرات.

٥. مستوى الوعي السياسي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب جامعة الكويت من وجهة نظرهم في ضوء بعض المتغيرات.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- (١) أبو حامد، ياسر. (٢٠١٩). مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بالتطبيق على طلبة جامعة النجاح الوطنية. مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، ٤(١)، ١١٧-١٦٢.
- (٢) أحمد، ثروت عبد العال. (٢٠٠٤) النظرية العامة للقانون الدستوري، أسبوط: مكتبة الآلات الحديثة.
- (٣) أحمد، سيد أبو ضيف. (٢٠٠٢). المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، الكويت. مجلة عالم الفكر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد ٣، مارس.
- (٤) إدموند كان. (د.ت). الإنسان والديمقراطية، ترجمة: مصطفى حبيب، القاهرة: مؤسسة سجل العرب.
- (٥) أولريش بيك. (٢٠٠٩). مجتمع المخاطرة. ترجمة: جورج كتورة وإلهام الشعراني، بيروت: المكتبة الشرقية.
- (٦) أولريش بيك. (٢٠١٣). مجتمع المخاطر العالمي – بحثاً عن الأمان المفقود. ترجمة: علا عادل وآخرين، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- (٧) بدران، محمد محمد. (د.ت). النظم السياسية المعاصرة – دراسة تحليلية مقارنة، القاهرة: دار النهضة العربية.
- (٨) جابر، عبد الحميد جابر، وكاظم، أحمد خيرى. (١٩٨٦). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة
- (٩) جراير ستيفنسون الابن. (٢٠٠٥). مبادئ الانتخابات الديمقراطية، في الديمقراطية الأمريكية – التاريخ والمرتكزات – مجموعة دراسات بعنوان "أوراق الديمقراطية" نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسن عبد ربه المصري، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- (١٠) حسن، حمدي عبد الرحمن. (١٩٩٧). الانتخابات التعددية في إفريقيا، في: صلاح سالم زرنوقة (محرراً): الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- (١١) خضر، طارق فتح الله. (١٩٨٦). دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، دراسة مقارنة، القاهرة: دار نافع للطباعة والنشر.

- (١٢) دايش، محمد. (٢٠١٨). الثقافة السياسية وأثرها في السلوك السياسي، (مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد ١).
- (١٣) ربيع، عمرو هاشم. (٢٠٠١). حول إعداد جداول الانتخابات، في: هالة مصطفى (محرراً): مجلة الديمقراطية، العدد الثالث، صيف ٢٠٠١م، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- (١٤) رفعت، محمد، وعجيلة، عاصم. (١٩٨٨). النظم السياسية، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- (١٥) زايد، أحمد وآخرون. (٢٠٠٦). رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة.
- (١٦) سليمان، عبد المجيد عبد الحفيظ. (٢٠٠١). النظم السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية.
- (١٧) السيد، عزيزة محمد. (١٩٩٤). السلوك السياسي النظرية والواقع، دار المعارف.
- (١٨) شرف الدين، أحمد، وآخرون. (١٩٩٢). النظم الانتخابية ومستقبل الديمقراطية في الجمهورية اليمنية، صنعاء، المؤتمر الشعبي العام فرع جامعة صنعاء.
- (١٩) شعبان، خالد. (٢٠١٢). تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين - الجامعة الإسلامية - غزة.
- (٢٠) شقير، دنيا صبيح مسعود. (٢٠١٥). أثر تكوين الثقافة السياسية في تكوين الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعة الأردنية، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية - الأردن.
- (٢١) شلبي، علاء، وخميس، كرم. (٢٠١٤). الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان).
- (٢٢) شيجا، إبراهيم عبد العزيز. (١٩٨٢). مبادئ الأنظمة السياسية، الدول - الحكومات، بيروت، الدار الجامعية.
- (٢٣) شيجا، إبراهيم عبد العزيز. (١٩٨٧). الدستور المصري - دستور ١٩٧١م، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- (٢٤) الصلوي، ياسر حسن ناجي. (٢٠٠٧). المشاركة السياسية في المجتمع اليمني: دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية للفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، قسم العلوم السياسية.
- (٢٥) الطماوي، سليمان. (١٩٨٨). النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة: دار النهضة العربية.
- (٢٦) عادل، أحمد. (١٩٩٢). الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

واقع المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣ وسبل تعزيزه من وجهة نظر المواطنين

- (٢٧) عبد الحفيظ، أحمد. (٢٠٠١). البحث عن نظام انتخابي جديد، الديمقراطية، السنة الأولى، العدد (٤)، خريف ٢٠٠١م، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- (٢٨) عبد الفضيل، محمود. (١٩٩٨). التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- (٢٩) عبد الوهاب، محمد رفعت. (١٩٩٦). النظم السياسية، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- (٣٠) العجمي، حجاج مبارك، والرشيدي، براك صنت، والعجمي، ناصر مسلم. (٢٠١٦). المشاركة السياسية لطلبة كلية التربية الأساسية بدولة الكويت دراسة ميدانية، مجلة التربية، كلية التربية، عدد أبريل.
- (٣١) صفور، سعد. (١٩٨٠). المبادئ الأساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- (٣٢) عفيفي، مصطفى. (١٩٨٤). نظامنا الانتخابي في الميزان، القاهرة: مكتبة سعيد رأفت.
- (٣٣) عليوة، السيد. (١٩٨٧). إستراتيجية العالم العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (٣٤) العيسوي، أشرف سعد. (٢٠٠٤). أمريكا: رأس المال هو العنصر المؤثر في الانتخابات، مجلة الديمقراطية، العدد (١٦)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أكتوبر.
- (٣٥) الغمري، محمد بهاء الدين. (١٩٩٣). أصول علم السياسة والنظام السياسي المصري، القاهرة: (د.ن).
- (٣٦) فتحي، شادية. (٢٠٠١). مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، في: حنان قنديل (محرراً): مصر في عيون شبابها، شباب الباحثين ومستقبل التنمية في مصر، قضايا التنمية، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة.
- (٣٧) فهمي، عمر حلمي. (١٩٩١). الانتخاب وتأثيره في الحياة السياسية والحزبية، القاهرة: كلية الحقوق، جامعة عين شمس.
- (٣٨) فهمي، مصطفى أبو زيد. (١٩٨٥). مبادئ الأنظمة السياسية، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- (٣٩) القباني، بكر. (د.ت). دراسة في القانون الدستوري، القاهرة، دار النهضة العربية.
- (٤٠) مجاهد، جمال (٢٠٠٨). الرأي العام وقياسه (الأسس النظرية والمنهجية). دار المعرفة الجامعية.

- (٤١) مسعد، نيفين. (١٩٩٤). معجم المصطلحات السياسية، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة.
- (٤٢) معوض، جلال. (١٩٨٦). أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في: على الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان، في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.
- (٤٣) المنوفي، كمال. (١٩٨٠). الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، دار ابن خلدون، بيروت.
- (٤٤) منير، حازم. (٢٠٠٦). الإعلام والانتخابات، القاهرة، المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان.
- (٤٥) مهدي، محمد عاشور. (٢٠٠٣). النظم الانتخابية والانتخابات في إفريقيا بعد الحرب الباردة، في: عالية المهدي ومحمد مصطفى كمال (محررين): النظم الانتخابية ما بين مصر والعالم، القاهرة: إدارة البحوث العلمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- (٤٦) نصار، سامي والرويشد، فهد. (٢٠٠٥) الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت. مجلة البحث التربوي، ٤(١)، ١٠١-١٧٢.
- (٤٧) وناس، المنصف. (١٩٩١). مفهوم المشاركة السياسية، في المغرب العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- (1) Allen, Will Etal. (2001). "The Role of Social Capital In Collaborative Learning", (online) :
www.LandCoreresearch.com/N2/Social Capital/Research/asp/.
- (2) Alsati, A. S. (2017). The political knowledge of Libyan university students: Sirte and Omar Al-Mukhtar universities as two examples. South African Journal of International Affairs, 24(4), 463-479.
- (3) Cammack, Paul and Others. (1993). "Third World Politics", A Comparative Introduction ", 2nd ed., London, The Macmillan Press, LTD.
- (4) David Robertson. (193). The Penguin Dictionary Politics, (London, Penguin books.
- (5) Desai, Sonald and Noon, James. (2006). "Social Capital In India:

- Networks, Organizations And Confidence", University Of Maryland, Paper Presented At The Annual Meeting Of The American Sociological Association, Aug. 2006, P.2. (online):
www.Allacademic.com/P103950/htm.
- (6) Hayes, Elaine. (2002). "The Forms Of Capital", (online):
www.English.Ujenn.edu/English/Courses/Hayes.PoP.html.
- (7) <http://iraqintikhabat.com/public/namathig/nmathig.htm> 3/3/2006.
- (8) <http://www.nic.gov.ye/SITE%20CONTAINTS/presedency/activities/2001/11/13.htm> 3/3/2006.
- (9) John, P. And Mac, Catherine. (2000). "Social Capital", (online)
www.Maacses.UCSF.edu/research/social/html,
- (10) Stedman, Murray. Jr. (1972). " Urban Politics", Massachusetts, Winthrop Publishers Inc..
- (11) The Encyclopedia Americana. (1980). International ed., American Corporation, 1980.